مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مناورات صفقة الأسلحة التشيكية بين قوة وطنية صاعدة وقوتين كبريين متصارعتين

(١٩٥٣ -١٩٥٥)

د. أحمد جلال محمد بسيوني

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب – جامعة دمنهور

DOI: 10.21608/qarts.2024.290095.1958

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٤) يوليو ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

مناورات صفقة الأسلحة التشيكية بين قوة وطنية صاعدة وقوتين كبريين متصارعتين (١٩٥٣- ١٩٥٥)

الملخص:

في مطلع عام ١٩٥٣ دخلت "الحرب الباردة" مرحلتها الثانية، بوصول إدارتين جديدتين إلى السلطة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، انهمكتا في "تطبيق عملي" للمساجلات النظرية التي كانت تلك القوتان الكبريان قد خاضتها خلال المرحلة الأولى من هذه الحرب ابتداءً من عام ١٩٤٧. وأنه بالوصول إلى تلك المرحلة الجديدة، التي انعكست آثارها على العالم أجمع، ظهرت قوى أخرى محلية وإقليمية أخرى كانت تحاول التواجد بين هذين القطبين الكبيرين، إما بالدوران في فلكهما، أو بعدم الانحياز إليهما، فكانت المناورات الدبلوماسية والإعلامية والدعائية في أوجها.

وكانت مصر من بين تلك القوى المحلية والإقليمية البازغة، الراغبة في تسليح جيشها وتحديث وضعها العام، فوقعت بين هاتين القوتين الكبيرتين، ونجحت في النهاية في الاستفادة من صراعهما وتنافسهما على العالم أجمع، وحصلت مصر على الأسلحة الجديدة من المعسكر الشرقي في عام ١٩٥٥. ولم يبطل هذا الوضع الجديد فقط فاعلية "حلف بغداد"، أو احتكار الغرب لمصادر التسليح في المنطقة، وهيمنته على كامل الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية بها، وإنما عززت تلك الصفقة في الوقت ذاته من مكانة مصر

وقيادتها محليًا وإقليميًا ودوليًا. ونضيف أنها شجعت كثير من الوطنيات الناشئة لانتهاج سياسة مشابهة لما انتهجته الدولة المصرية، بالمناورة على هامش هذا التسابق بين المعسكرين الكبيرين، وهذا ما يناقشه هذا البحث بالتفصيل.

الكلمات المفتاحية: صفقة الأسلحة التشيكية، مصر، عدم الانحياز، باندونج، الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتي، عبد الناصر ، أيزنهاور ، دالاس، تشوان لاي ، خروتشوف.

مقدمة:

ترجع أسباب اختيار موضوع هذا البحث إلى رغبة الباحث في محاولة تقصي أثر حادثة تاريخية تم فيها "تطبيق عملي" للمساجلات النظرية التي سادت إبان تدشين عصر "الحرب الباردة"، مثل الاحتواء؛ مبدأ ترومان؛ مشروع مارشال؛ النقطة الرابعة لترومان، منظمة "حلف شمال الأطلنطي"، وغيرها. فقد استغرقت كل من الإدارتين الأمريكية والسوفيتية كثيرًا في طرح تلك النظريات والرد عليها إعلاميًا ودعائيًا طوال خمس سنوات تقريبًا (١٩٤٧- ١٩٥٢). صحيح أنه حدثت على هامشها بعض ممارسات استعراض القوة كمشكلة برلين (١٩٤٨) أو الحرب الكورية (١٩٥٠- ١٩٥٣)، إلا أن هاتين الحادثتين –على وجه الخصوص– كانتا كاستعراض عضلات يختم بها المعسكران الكبيران مرحلة كاملة من تاريخ العالم الحديث، لندخل في مرحلة التاريخ المعاصر الذي انتهت فيه المركزية الأوروبية، وهيمنت خلاله قوتان عظميان جديدتان بآليات وأنظمة جديدة تتوافق مع نظامهما وطبيعتهما، سرعان ما حدث بينهما حالة "طلاق ودي"، تبرأت فيه كل واحدة منهما من التزاماتها التي تعهدت بها للأخرى طوال تحالفهما المؤقت خلال سنى الحرب العالمية الثانية وبُعيدها. وهو الأمر الذي حاول الباحث سبر أغواره بالتدقيق والتفصيل في دراسة سابقة منشورة[١].

ويأتي اختيار عام ١٩٥٥ ليكون خاتمة للفترة الزمنية كونه العام الذي شهد توقيع الصفقة الأسلحة العسكرية، بينما تم اختيار عام ١٩٥٣ ليكون بداية لها كونه عامًا مفصليًا، شهد ميلاد أربع بدايات واقعية سيكون لها أثرها البارز في إعادة صياغة تطبيق هذه الاستراتيجيات والدعايات التي كانت نظرية في المجمل، في محاولة لإعادة تشكيل

[١] أحمد جلال بسيوني، ***اختلاق الحرب الباردة: دور الولايات المتحدة في تقسيم العالم: ١٩٤٥-١٩٥٣***، تقديم: جمال محمود حجر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣).

أولويات هذا العالم الجديد ومتطلباته ومستقبله؛ ففي الولايات المتحدة خسر الديمقراطيون الانتخابات وغادر الرئيس هاري ترومان Harry S. Truman (١٩٤٥ – ١٩٥٣) البيت الرئاسي، ليحل محله الرئيس دوايت إيزنهاور Dwight Eisenhower (١٩٥٣–١٩٦١)، قائدًا للحزب الجمهوري، ومعه جاء چون فوستر دالاس John Foster Dulles وزيرًا للخارجية (١٩٥٣–1959)، حاملًا أجندة فعل تطبيقي لدور بلاده في السياسة الدولية. فكان هذا العام على وجه الخصوص بداية النشاط الأمريكي الفعلي لنشر قوتها على الصعيد العالمي، والتعبير عن أهدافها صراحة وفق قواعد الحرب الباردة التي اختلقتها، ودشنت مصطلحاتها.

وفي ذات عام ١٩٥٣ توفى چوزيف ستالين Joseph Stalin ؛ الرجل الحديدي، والزعامة التاريخية في الاتحاد السوڤييتي، وأتت مكانة قيادة جديدة ارتأت التفاعل مع تلك المستجدات التي أحدثتها الإدارة الأمريكية، فحاولت تغير توجهاتها مرحليًا وفق استراتيچية مرنة قوامها التعامل مع البرجوازيات الناشئة محليًا، وتحسين صلتها بها، بدلًا من تصدير الشيوعية العالمية في المطلق، وإحداث حالات الفوضى الممنهجة ضد مصالح العالم الرأسمالي في المجمل عن طريق نشاط الخلايا الشيوعية المتوغلة في كافة القطاعات والهيئات. فكان ذلك دافعًا للاتحاد السوڤييتي لإحداث نقلة نوعية في سياسته الخارجية للتواجد في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، بعد غيابه الاختياري عنها منذ ثورته البلشفية، لانهماكه في نشر تلك الشيوعية العالمية.

وبينما كانت تلك القوتان الكبريان تخط طريقهما تلاقى هذان التوجهان في المحصلة مع القوة الثالثة الناشئة إقليميًا، والمتمثلة في مجموعة حركة "دول عدم الانحياز" الراغبة في خط طريق يراعي مصالحها، كتكتل ثالث غير منحاز لأي من الكتلتين الكبيرتين. فإذا كانت هناك بعض التحركات والاجتماعات لبلورة أفكار تلك الحركة قد

بدأت خلال عام ١٩٥٣ والذي يليه، إلا أن مؤتمر باندونج شهد ميلادها بصورة فعلية على أرض الواقع. وأيضًا تلاقت هذه التوجهات والتناقضات مع بزوغ نجم جمال عبد الناصر في مصر كقوة وطنية ناشئة حاولت المناورة لاقتناص مصالحها بين تصارع القوتين الكبريين من ناحية، والاستفادة من مُقدراتها الذاتية، والانضمام لتكتل عدم الانحياز والتكتلات الأخرى إقليميًا من ناحية أخرى. وهذه هي الإشكالية الرئيسة التي يتناولها هذا البحث.

وعلى الرغم أن هناك العديد من الدراسات الجادة التي تحدثت عن دور الولايات المتحدة العالمي في عهد إيزنهاور، أو الدور النفاذ الذي لعبه وزير خارجيتها ومهندس توجهاتها خلال تلك المرحلة چون فوستر دالاس. وتلك الأخرى التي تناولت دور الاتحاد السوڤييتي العالمي، أو دور دول عدم الانحياز الإقليمي، أو عن تجارة السلاح وصراع التسليح، وتغييرات ومستجدات الحرب الباردة بوجه عام، وجُلها دراسات رائدة ورصينة. إلا أننا في هذا البحث نحاول تناول هذا الموضوع من زاوية خاصة، وهي مقدرة دور أحد القوى الوطنية الناشئة في المناورة بين عواصف وتنازعات وتناقضات المصالح بين القوتين الكبريين أثناء هذه المرحلة الواقعية من الحرب الباردة لاقتناص حق في الحياة بما يضمن بقاءها واحترامها لذاتها، ثم تتخطاها إلى قيادتها لأمتها، مستعينة باستقلالية قرارها، وجرأة خياراتها المنحازة لهذه الأمة.

وسوف يتم تناول كل ذلك عبر خمسة محاور رئيسة، تسبقهم تلك المقدمة، وتلحق بهم خاتمة تناقش أبرز النتائج التي توصل لها البحث. وهذه المحاور الخمسة هي: **أولًا: مدخل تاريخي عن: طبيعة التواجد الأمريكي والسوڤييتي في مصر عشية ثورة يوليو؛ ثانيًا: طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية حتى عام ١٩٥٣؛ ثالثًا: متغيرات الأولويات بين حكومة الثورة والقوتين الكبريين بعد عام ١٩٥٣؛ رابعًا: مؤتمر باندونج وأجواء**

صفقة الأسلحة التشيكية؛ خامسًا: انعكاسات إتمام صفقة الأسلحة التشيكية على الأوضاع العالمية.

أما المعالجة المنهجية لنقاط هذا البحث فسيكون باستخدام المنهجين **التاريخي** و**البنائي؛ والأول** يستعرض الحوادث التاريخية ويصنفها في سياقها الزمني، مع مراعاة الترتيب الموضوعي للأحداث في سياق هذا المنهج بكافة أدواته. أما **الثاني** فيعتمد على دراسة علاقات الوحدات والبُنى الصغرى بعضها ببعض داخل الحدث التاريخي، محاولًا الوصول إلى تحديد عام للبناء الكلي، الذي يجعل من هذا الحدث تأريخًا موثقًا متماسكًا في وحدة واحدة.

فمن خلال تأثير إرهاصات صفقة الأسلحة التشيكية وحتى إتمامها يحاول هذا البحث فهم أولويات القوى العالمية وقتها، ومدى تقاطعها مع مصالح القوى الوطنية أو الإقليمية الصاعدة في ذات الوقت، متشبعة بذات الشعارت التي كانت تطرحها تلك القوى العالمية، ومتطلعة إلى الحصول ولو على الحد الأدنى من المصالح أو المكاسب الوطنية التي كانت توعد بها، وإلى أي مدى كان يمكن لتلك القوى العالمية أن تضع في حسبانها تلك المصالح عندما تقرر قراراتها الكثيرة المؤثرة في القضايا الإقليمية. وفي الوقت ذاته تبين أهمية مقدرة تلك القوى المحلية على المناورة بما لديها من مقومات، وما تملكه من ميزات لاقتناص مثل تلك الحقوق التي تجعل لها قيمة بين الأمم. كذلك تُظهر بجلاء كيف يمكن لعلاقات راسخة بين طرفين أن تتباعد بعد أن كانت لصيقة، وأخرى تتقارب بعد أن كانت مستحيلة، مثلما حدث بين العلاقات المصرية الأمريكية، ونظيرتها من العلاقات المصرية السوفيتية.

أولًا: مدخل تاريخي عن: طبيعة التواجد الأمريكي والسوفييتي في مصر عشية ثورة يوليو:

في فبراير من عام ١٩٤٥، وبينما كان الرئيس الأمريكي فرانكلين روزڤلت Roosevelt Franklin Delano (١٩٣٣- ١٩٤٥) قافلًا من مؤتمر يالتا التاريخي المنعقد في شبه جزيرة القرم (٤- ١١ فبراير ١٩٤٥)، قام بزيارة خاصة إلى مصر، فأرست المدمرة الأمريكية كوينسي U.S.S. Quincy مراسيها في البحيرات المُرة في الإسماعيلية، وعليها التقى روزڤلت عددًا من قادة المنطقة، كان على رأسهم الملكان فاروق الأول (ملك مصر)، وعبد العزيز آل سعود (ملك المملكة العربية السعودية)، وناقش معهما عدة قضايا. وعلى الرغم من إعرابه في رسالة لزوجته إليانور عن سعادته الغامرة بقضاء "أسبوع رائع" في ضيافة الملكين، إلا أن الأمر الأهم كان تيقن الملكين العربيين بأن الشرق الأوسط على أعتاب مرحلة جديدة سيقوم فيها الرئيس الأمريكي بمساعدتهما في "فرم ذيل الأسد البريطاني"[٢].

غير أن روزڤلت ووري الثري بعد هذا اللقاء بأقل من شهرين، وخَلَفه هاري ترومان، الذي كان نائبًا للرئيس لمدة اثنين وثمانين يومًا، لم يقابل فيها رئيسه فيها إلا مرتين فقط، ولم يكن على أي اطلاع على أي رؤى أو خطط عن الحرب أو الشئون الخارجية، أو عن مشروعات السلام المزمعة بعد الحرب، فكل هذه الأمور كانت خيوطًا في يد روزڤلت، يُعمِل فيها عقله بالصورة التي كان يراها مناسبة. فضلاً عن ذلك لم يكن ترومان قد حظي بقسط وافر من التعليم، إذ كان آخر رئيس أمريكي لم يتخرج من

[٢] انظر بالتفصيل:
Matthew F. Holland, ***America and Egypt: From Roosevelt to Eisenhower*** (London: Praeger, 1996), pp. xxi ff.

جامعة أو مدرســـة عليا، حتى أنه كان يخطئ في الهجاء والإملاء، حتى أن رجال روزڤلت كانوا يسخرون من رئيسهم الجديد علانية[٣].

وعلى مستوى مؤسسة الرئاسة كان هذا التحول المفاجئ مؤثرًا في الأحداث بصورة محورية، إذ كان ترومان أول نائب رئيس يخلف الرئيس المتوفى، ويباشر كافة مهامه كرئيس في كافة القرارات والإجراءات، وليس مجرد مؤديًا لدور الرئيس كما حدث من قبل حينما مات رؤساء أمريكيون أثناء فترة رئاستهم، فما كان من نوابهم إلا إكمال فترة الرئيس المتوفى بوصـــفهم نواب للرئيس، ولا يتمتعون بالصـــلاحيات الممنوحة للرئيس[٤]. وكانت هذه البيئة الجديدة مناسبة تمامًا لوصول ذوي المصالح الراغبون في اقتناص تلك اللحظة التاريخية لإعادة إنتاج مشـــاريعهم الخاصـــة، التي كان روزڤلت ورجاله الأقوياء قد منعوها عليهم، وكانت جماعات الضـــغط اليهودية أحد أبرز هؤلاء، وكان توغلهم للدرجة التي دعت دين أتشـــيســـون Acheson Dean، وزير الخارجية الأمريكي فيما بعد (٢١ يناير ١٩٤٩– ٢٠ يناير ١٩٥٣)، يذكرها في عدد من المواضـــع في مذكراته المهمة والثرية، لأنه لاحظ أن ترومان واقعًا تحت تأثير صـــديقه الصدوق عيدي چاكوبسون Eddie Jacobson[٥]. فقد كان ترومان –كما كتب بنفسه بعد ذلك– يثق فيه ويقدره، ومنه كان يستمع إلى أوضاع اليهود، بل إنه أصبح وجهًا

---

[٣] انظر بالتفصيل:

Harold F. Gosnell, ***Truman's Crises: A political Biography of Harry S. Truman*** (Connecticut: Green Wood press, 1980), pp. 180- 185, 209- 211;

William E. Leuchtenburg**, *In the Shadow of FDR: From Harry Truman to Ronald Reagan*** (Ithaca: Cornell University Press, 1983), pp. 6- ١8.

[4] H. Wayne Morgan, *"History and the Presidency: Harry S. Truman"*, ***the Phylon Quarterly,*** Vol. 19, No. 2 (2nd Qtr, 1958), p. 163.

[5] Dean Acheson, ***Present at the Creation: My years in the state department*** (New York: w. w. Norton & Company, 1969)**,** p. 169.

مألوفًا للصحفيين داخل البيت الأبيض، على الرغم من أنه لم يكن موظفًا رسميًا، ومن هنا دخلت جماعات من اليهود عن طريقه إلى البيت الأبيض لشرح الموقف اليهودي[٦].

وكانت ملاحظات وزير الخارجية دين أتشيسون تلك منبثقة من موقف الوزارة المهني والإداري، لأنها كانت معنية بتنفيذ الأجندة التي تركها الرئيس روزفلت، ومنها تعهداته للملكين العربيين بعامة والملك عبد العزيز آل سعود بخاصة عن موضوع هجرة اليهود إلى فلسطين، التي شرحها الوزير في فصل كامل من مذكراته تحت عنوان "لغز فلسطين The Puzzle of Palestine". فقد كانت وزارة الخارجية في ذلك الوقت تتخوف من ردة فعل العرب من ناحية، وترى أن تلك الهجرة ستُحدِث سلسلة طويلة من المشكلات السياسية والاستعمارية ليس للولايات المتحدة فقط، وإنما لكل المصالح الغربية في الشرق الأدنى من ناحية أخرى؛ لأن تلك العواطف الجياشة التي أبداها اليهود للعودة إلى فلسطين كانت ضد المصالح الأمريكية العليا[٧].

وفي خضم هذا البحر المتلاطم من المشكلات والقضايا التي كان يراد وضع حلول عملية لها، أصدرت الولايات المتحدة قرارها الجرئ في شكل "مبدأ ترومان"، الذي كان بمثابة "الطلقة البائنة" بينها وبين الاتحاد السوفييتي، بإعلانه عدوًا صريحًا وحقيقيًا، لتبدأ تبعات سياسة "الاحتواء" واشتعال أوار الحرب الباردة بصورة علانية بين القوتين الكبريين، إلا أن كل ذلك كان بلا خطة أو رؤية واضحة، لكن كانت واشنطن عازمة على ولوج تلك المرحلة بقوة حتى لا يضيع عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من بين يديها[٨].

---

[6] David McCullough, ***Truman*** (New York: Simon& Schuster, 1992), pp. 599, 608.

[7] ***loc. cit***.

[٨] انظر بالتفصيل: أحمد جلال بسيوني، ***مرجع سابق***، ص ١٤٢- ١٦١.

وبناءً على ذلك، ولحين تفرغ الولايات المتحدة للمنطقة بنفسها، كانت واشنطن تفضل استمرار وجود الإنجليز للتنسيق المشترك في إطار دفاعي عن المنطقة، وهي المرحلة التي انتهت فعليًا أواخر عام ١٩٥١ حينما رتبت واشنطن أوضاعها، وقررت المشاركة المباشرة في نظام الأحلاف في الشرق الأوسط، بعد أن كانت تفضل ترك تلك المهمة لبريطانيا، وقد كُللت هذه المرحلة بإنشاء قيادة الشرق الأوسط Middle East Command في أكتوبر ١٩٥١[٩]. فقد واصلت الولايات المتحدة في تلك الفترة علاقاتها الاقتصادية مع مصر، التي كانت راغبة في توسيع أسواق تجارتها الخارجية، والتخلص من احتكار بريطانيا لتلك التجارة الخارجية. وهنا تلاقت هذه الأهداف مع رؤية وزير الولايات المتحدة المفوض في القاهرة، الذي كان يقوم بتهيئة المناخ لإيجاد اتصالات بين رجال الأعمال المصريين والأمريكيين في إطار الجهود الأمريكية الرامية إلى تنشيط المصالح الاقتصادية مع مصر ودول الشرق الأوسط[١٠]. ومن جانبها عزمت حكومة الولايات المتحدة على تقديم مبلغ سبعمائة وخمسين مليون دولار إلى مصر، ذلك "البلد ذو الوضع الاستراتيجي المهم في الشرق الأوسط"، كما وافقت الحكومة الأمريكية على كهربة خزان أسوان وإنشاء مصنع للمخصبات[١١].

---

[٩] انظر بالتفصيل: رضا أحمد شحاتة، ***تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى انتهاء حرب السويس*** (القاهرة: دار البيان، ١٩٩٤)، ص ٤٩-٧١.

[١٠] مرقت صبحي غالي، ***العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٤٢ – ١٩٥٧***، تقديم: رءوف عباس حامد (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٩٩)، ص ٥٦، ٧٢- ٧٤.

[١١] عبد الرءوف أحمد عمرو، ***تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ – ١٩٥٧*** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٤٦، ١٩٩١)، ص ١٠٤.

أما في إطار العلاقات السياسية والاستراتيجية فقد أُعلن في سبتمبر ١٩٤٦ عن رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين ليصبح على مستوى السفارة، وعُين السيد بينكني توك Pinckney Tuck أول سفير للولايات المتحدة في القاهرة (١٩٤٦-١٩٤٨)، وفي المقابل عُين السيد محمود حسن أول سفير لمصر في واشنطن[١٢]. كذلك كان الساسة الأمريكيون يلوحون بين الحين والآخر على تأكيد دور بلادهم الإيجابي في حل المسألة المصرية، بما يوحي للقوى الوطنية المصرية بأن في مقدورها الضغط على بريطانيا للانسحاب من مصر على أساس تعديل معاهدة ١٩٣٦ لتكون بمثابة معاهدة تحالف للدفاع المشترك[١٣].

ففي تلك المرحلة كانت قضية فلسطين قد بلغت أوجها، وكان الرئيس الأمريكي ترومان آخذًا على عاتقه مهمة إنجاح الهجرات اليهودية رغمًا عن كل العقبات، أو الخسائر المتوقعة، وفق سياسة رئاسية تم تنفيذها من جانب واحد رغم معارضة كثيرين من مستشاريه الحكوميين، وعلى رأسهم وزير الدفاع فورستال. وكذلك رغم المعارضة الشرسة من وزارة الخارجية التي راحت تعطل قرارات ترومان الواحدة تلو الأخرى، كأن تجعل القرار يخرج بالوصاية بدلاً من التقسيم، لأن معنى ذلك تكبيل يد الرئيس في السياسة الخارجية، وعدم مقدرته على إرسال قوات أمريكية لتنفيذ قرار التقسيم بالقوة، ولذا قال عبارة: "إن مشكلة فلسطين من النوع الذي أوجد الأمريكيون الأمم المتحدة من أجله"، في إشارة إلى تحويل القضية إلى المنظمة الدولية لتبدأ سلسلة القرارات والأحداث حتى تم إعلان الدولة الصهيونية سنة ١٩٤٨[١٤].

---

[١٢] مرڤت صبحي غالي، ***مرجع سابق***، ص ٧٥.

[١٣] عبد الرءوف أحمد عمرو، ***مرجع سابق***، ص ٧١-٧٣.

[١٤] انظر تفاصيل هذه الأحداث في مذكرات وزير خارجية ترومان الذي عاصر كل تلك الأحداث:

فقد ضـــرب ترومان بعرض الحائط كل وعود روزڤلت للملك عبد العزيز بن ســـعود، بل كان يبدو وكأنه غير مكترث من الأســـاس للنتائج المحتملة من ردة فعله، حتى أنه أرسل إلى الملك عبد العزيز ردًا على رسالته السابقة مؤرخًا بالرابع والعشرين من يناير ١٩٤٧ يؤكد له فيه على إيمانه بضـــرورة إقامة اليهود لوطن قومي لهم في فلســطين، ووجهة نظره في ذلك أن أرضـــها موعودة لهم منذ آلاف الســنين، وأن على العرب واليهود العيش معًا بوئام وسـلام في ظل سـياسـة واقتصـاد جديدين، كما عرض عليه المشاركة من أجل التعاون في إيجاد حل على ضوء هذه المبادئ[١٥].

وكان كل ذلك يدور في وقت رغبت فيه وزارة النقراشي الجديدة توسيع التعاون مع الأمريكيين في المجال العسكري، فأرسلت رئيس أركان حرب الجيش المصري، إبراهيم عطا الله باشا، إلى واشنطن في أبريل ١٩٤٧ لجس النبض حول تقديمها معونة فنية وعسكرية للجيش المصري، ويبدو أن الرد كان مُبَشِرًا، مما دعا رئيس الوزراء نفسه ليقوم بزيارة إلى واشنطن في الثاني من سبتمبر ١٩٤٧، طالبًا فيها من الحكومة الأمريكية إيفاد فنيين للقوات المصرية، إلا أن طلبه قوبل بالرفض، لعدم رغبة الولايات المتحدة التضحية بعلاقاتها مع بريطانيا في تلك المرحلة من بداية صراع الحرب الباردة[١٦]. لكن النقراشي لم يفقد الأمل، وأرسل مذكرة إلى الخارجية الأمريكية في السابع من يناير ١٩٤٨، أشار فيها إلى تصميم حكومته على مواجهة ضغوط السياسة البريطانية، وتعنت قواتها تجاه

Dean Acheson, ***op. cit***, pp. 170-179.

[15] *"President Truman to the King of Saudi Arabia (Abdul Aziz Ibn Saud), Washington, January 24, 1947"*. In: ***Foreign Relations of the United Sates: 1947, vol. V, the Near East and Africa*** (Washington: United Sates Government Printing Office, 1972), pp. 1011-1014.

[١٦] رضا أحمد شحاتة، ***مرجع سابق***، ص ٤٨.

مصر ووحدة وادي النيل، إلا أنه يبدو أن الخارجية الأمريكية لم تكن تهتم بهذه القضية في هذا العام، بدليل أنها لم تفرد لها في وثائقها المنشورة أكثر من صفحتين[١٧].

فالخلاف الكبير بين سياسة الرئيس ترومان الفردية تجاه قضية فلسطين، ووجهة نظر وزارة خارجيته وموقفها قد جمَّد مرحليًا العلاقات المصرية الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث ساد شعور داخل البيت الأبيض بأن موقف وزارة الخارجية من فلسطين كان ضد السامية، وليس موقفًا دبلوماسيًا مهنيًا[١٨]. فقد كان لوي هندرسون Loy W. Henderson، مدير مكتب شئون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية يرى أن موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين شأنًا بريطانيًا، وهو الأمر الذي فتح عليه هجومًا شرسًا شنته عليه جماعات الضغط الصهيونية، بسبب انتقاده ومعارضته سياسة ترومان في فلسطين[١٩]، وأسفرت هذه الحملة عن إصدار الرئيس ترومان قرارًا أبعد به هندرسون من وظيفته في وزارة الخارجية بواشنطن العاصمة، بجعله سفيرًا للولايات المتحدة في الهند[٢٠].

وبإبعاد لوي هندرسون عن موقعه بوزارة الخارجية، تراجعت فرصة مبكرة لدعم أمريكي لانسحاب بريطاني كان وشيكًا من مصر في نهايات الأربعينيات، إذ كان هندرسون يريد اقتناص أي فرصة يتعرقل فيها البريطانيون في مصر أو عموم الشرق الأدنى الذي يعاد تشكيل خريطته ليحولها إلى صالح لبلاده. ففي وثائق وزارة الخارجية

---

[17] ***Foreign Relations of the United Sates, 1948, vol. V, the Near East, South Asia, and Africa*** (in two parts), (Washington: United Sates Government Printing Office, 1975), ***part 1,*** pp. 85, 86.

[18] David McCullough, ***op. cit,*** p. 601.

[19] Dean Acheson, ***op. cit,*** p. 170.

[20] David McCullough, ***op. cit,*** p. 620.

الأمريكية نُشـرت إحدى مراسـلات هندرسـون لأحد زملائه بتلك الوزارة، يرى فيها أن استمرار القوات البريطانية في مصر بات يشكل عبئًا على الولايات المتحدة وكل العالم الغربي، وليس على بريطانيا وحدها، لما يسببه هذا التواجد في عرقلة كثير من المشاريع الأمريكية والغربية في المنطقة، وكان يرى ضـرورة البحث عن وسـيلة غير علنية يتم إقناع بريطانيا بها بضـرورة الانسـحاب غير المشـروط لقواتها من مصـر البالغ عددها نحو تسـعين ألفًا، فضـلًا عن ترتيب آلية لنقل العتاد البريطاني الكبير المخزون في منطقة السويس، حتى لا يقع غنيمة في يد أي قوة لا يحسب حسابها حال الانسحاب البريطاني[٢١].

أما عن طبيعة التواجد السوفييتي في مصر ومنطقة الشرق الأدنى بعامة عشية ثورة يوليو فقد ارتبط بسياسة البلاشفة الروس بعد ثوتهم سنة ١٩١٧. فعندما استولى البلاشـفة على السـلطة اتجهوا نحو الغرب على أمل أن يتحول بدوره إلى ثورة، ولم يعطوا للشرق سوى القليل من الاهتمام، بصورة معكوسة لسياسة نظام القياصرة، التي كانت تضع تلك المنطقة على رأس أولوياتها من أجل تأمين طرقها إلى المياه الدافئة[٢٢]. وكانت فلسطين بؤرة الأحداث، إذ كان ستالين –بعد نهاية الحرب العالمية الثانية– يريد سـحق التنظيمات اليهودية السـوفيتية التي كانت قد أُقيمت خلال الحرب كجزءٍ من الجبهة العامة المناهضة للفاشية، فوجد في انتشار المقاومة المسلحة الصهيونية للحكم البريطاني في فلسطين أسبابًا وجيهة كي يؤيد الاتحاد السوفييتي تلك المقاومة، وسمح لنحو مائتي ألف يهودي پولندي بالرحيل إلى الغرب وفلسطين بدلًا من إيجاد وطن لهم

---

21 *"Henderson to Lovett, Washington, Aug 28, 1947"*. In: ***Foreign Relations of the United Sates: 1947, op. cit***, p. 800.

٢٢ انظر بالتفصيل: هيلين كارير دانكوس، ***السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط: ١٩٥٥ – ١٩٧٥***، ترجمة: عبد الله إسكندري (بيروت: دار الكلمة العربية، ١٩٨٣)، ص ٥– ٨.

في شرقي سيبيريا. وليس هذا فحسب، وإنما سمح ستالين بنقل الأسلحة من براج – تشيكوسلوفاكيا إلى هؤلاء الصهاينة في فلسطين، وكذلك تدريبهم طوال ربيع ١٩٤٨ خلال الأشهر التي سبقت إعلان قيام الدولة الصهيونية بدعوى أنهم يساريون!، فقدم ستالين بذلك تسهيلات بالتهجير المجاني لليهود[٢٣].

كذلك لا ننسى أن موسكو كانت تتنافس مع واشنطن فيمن يسبق الأخرى في الاعتراف بقرار التقسيم أو الاعتراف بإسرائيل، حتى أنه كان يقال دائمًا أن فلسطين كانت الجزء الوحيد من العالم الذي لجأت فيه واشنطن إلى التعاون مع موسكو وليس إلى المواجهة خلال تلك المرحلة المبكرة من الحرب الباردة.

وكان دعم نظام ستالين هذا للصهاينة في الوقت الذي رفضت فيه موسكو محاولات حزب الوفد في التقارب معها خلال عام ١٩٤٦، على الرغم من وضع مصر في خانة "الدول المتعاطفة مع الاتحاد السوفييتي" مثل الهند وسوريا، بل إن دعم ستالين العلني لإسرائيل ألَّب كل الشعوب العربية ضد الاتحاد السوفييتي، وأضعف لفترة طويلة موقع الأحزاب الشيوعية المحلية. وظلت تلك السياسة السوفيتية بشكل عام لا تحصد سوى الخيبات والضغائن في المنطقة حتى قرروا العودة إلى تلك المنطقة من أوسع أبوابها بداية من عام ١٩٥٣[٢٤].

وكان الاتحاد السوفييتي قد نجح في تفجير قنبلته الذرية الأولى في سبتمبر ١٩٤٩، وهو الأمر الذي لم يكن يصدقه ترومان ذاته لفترة من الوقت، فضلًا عن إضفائه إلحاحًا شديدًا على مطالبة الرأي العام الأمريكي بإقرار أهداف وأغراض السياسة

---

[٢٣] أندرو وليسلي كوكبيرن، ***علاقات خطرة: القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية الإسرائيلية***، ترجمة: محمود برهوم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٣-٢٥.

[٢٤] هيلين كارير دانكوس، ***مرجع سابق***، ص ٩، ٢١.

الخارجية الأمريكية. وكانت وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٦٨، التي وضعت في أوائل عام ١٩٥٠ وأقرها ترومان بعد ذلك بعام هي أكثر الوثائق المتاحة في ذلك الوقت اكتمالًا بشأن الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، وهي تتضمن توضيحًا حيًا لنغمة العداء للسوفييت في تلك الفترة، كما كان لها تأثير مباشر وفوري على سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر. كانت وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٦٨ تلك ترسم العالم بلونين اثنين: "الحر"، و "المستعبد"، وتصف كل قضية من قضايا الشئون الدولية على أنها نتاج للحرب الباردة. ووفقًا لتعبيرات هذه الوثيقة، فإن مصر كانت معقلًا "للحرية"، بما كان يُضفي الشرعية الأمريكية على تأييد استمرار الوجود البريطاني هناك، مثلما كان يضفي الشرعية على تأييد حكم الباشوات والقصر[25].

ثانيًا: طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية حتى عام ١٩٥٣:

بقيام حركة الضباط الأحرار ليلة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، حدثت متغيرات متسارعة على كافة الأصعدة. فعلى الفور، وربما على غير المتوقع من كثيرين، اتخذت الولايات المتحدة موقفًا وديًا مع النظام الجديد، على الرغم من تضارب المذكرات والتصريحات حول هذا الموقف، سواء بين عملاء جهاز المخابرات الأمريكية المكشوفين في المنطقة مثل مايلز كوبلاند Miles Copeland، وكيرميت روزفلت Kermit Roosevelt، أو من خلال تصريحات السياسيين والصحفيين الأمريكيين[٢٦].

---

[25] جيفري أرونسن، ***واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ – ١٩٥٦***، ترجمة: سامي الرزاز، تقديم: محمد سيد أحمد (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية؛ القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٤١، ٤٢.

[26] Matthew F. Holland, ***op. cit***, pp. 22, 23.

فحينما وضحت "حركة الجيش" العسكرية صبيحة يوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، لم يجد قادتها خير من الأمريكيين لتوصيل أولى رسائلهم إلى السفير البريطاني في القاهرة عن طريق الملحق الجوي الأمريكي بالسفارة الأمريكية بالقاهرة، كما أن چيفرسون كافري Jefferson Caffery، السفير الأمريكي في القاهرة (١٩٤٩-١٩٥٥)، قام في اليوم نفسه بمقابلة القائم بالأعمال البريطاني للتأكيد على تأمين الحركة، والتلميح بأن أي تدخل أجنبي سيتسبب في إحداث كارثة، فضلاً عن إبلاغ الأمريكيين للبريطانيين رسميًا بأن الولايات المتحدة لن تتدخل مع القوات البريطانية لصالح الملك فاروق الأول، بل إنهم أكدوا للبريطانيين في اليوم التالي (٢٤ يوليو ١٩٥٢) أنهم يعرفون كل شيء عن العناصر الثورية، وأنهم ليسوا من الشيوعيين أو الإخوان المسلمين[٢٧].

ومن هنا فبالنسبة للولايات المتحدة، لم تكن الإطاحة بنظام الملك فاروق –المرتبط كليًا بنظام الكولونيالية البريطانية– يشكل لها خسارة كبيرة، بل إنها أرادت احتواء التهديد السوفييتي، من خلال حكومة مصرية مستقرة قوية[28]. إذ كانت الرغبة المتداولة داخل وكالة المخابرات الأمريكية Central Intelligence Agency (CIA) المنشأة حديثًا، وتم التحادث بشأنه بالفعل في بيت رئيس ذلك الجهاز آلين دالاس Allen W. Dulles (شقيق وزير الخارجية فيما بعد: چون فوستر دالاس)، وكيرميت روزڤلت، أثناء تناول الشاي في بيت الأول بمدينة چورچ تاون، هو المحافظة على نظام الملك فاروق، عن طريق الترتيب لعمل "ثورة سلمية Peacefull Revolution"، يكون فحواها إبدال النظام

[٢٧] محمد عبد الوهاب سيد أحمد، ***العلاقات المصرية الأمريكية: من التقارب إلى التباعد ١٩٥٣-١٩٥٨*** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ١٤.

[28] William J. Burns, ***Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955-1981*** (Albany: Sate University of New York, 1985), p. 11.

السياسي المصري بنظام أكثر انفتاحًا، مع ضرورة أن يكون الأمر تحت السيطرة الأمريكية. وقد أطلق مايلز كوبلاند على تلك العملية "مشروع FF"، اختصارًا لجملة اللعين [الوغد] السمين fat fucker، التي كانت ترمز إلى الملك فاروق آنذاك. وبالفعل طار كيرميت روزڤلت إلى القاهرة في فبراير التالي ١٩٥٢، وقابل الملك فاروق ليحدثه عن ضرورة تغيير الحكومة المصرية و "إنقاذ مصر من نفسها save egypt from it self"، إلا أن الملك فاروق لم يتخذ إجراءات جدية في الاتجاه الذي كانت ترنو إلى المخابرات الأمريكية، بل كانت مطالب الملك السابق زيادة الدعم المالي والعسكري الأمريكي لتقوية سلطته الداخلية[٢٩].

وفي منتصف فبراير أخبر وزير الداخلية المصري أحمد مرتضى المراغي بك السفير الأمريكي كافري طلب الرغبة في المساعدة والدعم العسكري الأمريكي تحت رعاية الملك فاروق ونصائح كيرميت روزڤلت، وكان عرض الوزير منبثق مما رآه رغبة الملك فاروق في تدشين ثلاث وحدات بوليسية متحركة في القاهرة والإسكندرية لمواجهة الشيوعية والشيوعيين، وبالفعل وافق وزير الخارجية دين أتشيسون على الطلب، وبدأ في مناقشة الأمر مع وزارة الدفاع لتسهيل البيع لمصر، وفق قانون المساعدة الدفاعية المتبادلة The Mutual Defense Assistance Act. غير أن الملك فاروق عين في مارس علي ماهر رئيسًا للوزراء بدلًا من حكومة الوفد ذات الأغلبية الانتخابية، وكانت تلك الخطوة بمثابة المسمار الأخير في نعش نظام حكم الملك فاروق، إذ دخلت مصر في فوضى حقيقية، ظهرت أثارها جلية بتعين الملك خمس حكومات مختلفة المشارب والتوجهات بين يناير ويوليو ١٩٥٢، وهو ما دعا عدد من متخذي القرار الأمريكيين إلى البحث عن قوى أخرى يمكنهم التعامل معهم، فكان أمامهم إما الإخوان أو الجيش في شخص الضباط

[29] Matthew F. Holland, ***op. cit***, pp. 24, 25.

الأحرار الذين برز من بينهم اسم جمال عبد الناصر، وبالفعل سافر كيرميت روزڤلت إلى القاهرة من جديد في مارس وقابلهم، واتفقا على ألا يقود الإخوان أو الشيوعيون "مسألة الديمقراطية، أو ثورة شعبية" في مصر، وعليه اتصل عبد الناصر بالإخوان وأقنعهم أن الأمر سيكون في تلك المرحلة شأنًا عسكريًا. أما ما يخص إسرائيل، فقد كان رأي عبد الناصر أن إخراج قوات الاحتلال البريطاني أولى عند الجيش من العداء مع إسرائيل[٣٠].

فخلال تقلبات تلك المرحلة المتسارعة لم يكن الإطاحة بنظام الملك فاروق يشكل خسارة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة. فالنظام الملكي لم يعد قويًا ولا مستقرًا، كما أنه لم يكن قادرًا على استيعاب شبكة المصالح الجديدة التي أتت بها الولايات المتحدة إلى المنطقة، وهي الخصائص التي احتاجتها الولايات المتحدة للخطط الجديدة المتصورة للمنطقة[31]، والتي كانت ترى إزاحة النفوذ الاستعماري القديم رويدًا رويدًا، ومقاومة التغلغل الشيوعي في أي بقعة ليس للولايات المتحدة سيطرة حقيقية عليها، وكانت تعتمد على آليات واضحة في تلك الفترة، منها ما كان عسكريًا متمثلًا في قوة الردع التي ترهبها القنبلة الذرية، ومنظمة حلف شمال الأطلنطي، ومنها ما كان سياسيًا متمثلًا في الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها، ومنها ما كان اقتصاديًا مثل مشروع مارشال، واتفاقية الجات، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واستخدام الدولار عملة وسيطة عالمية، ومشروع النقطة الرابعة لترومان لمساعدة الشعوب الأقل نموًا[٣٢].

---

30 ***ibid***, pp. 25- 27.

31 William J. Burns, ***op. cit***, p. 11.

٣٢ انظر بالتفصيل: أحمد جلال بسيوني، ***الولايات المتحدة الأمريكية من مواجهة الأزمة الاقتصادية إلى القيادة الدولية: ١٩٣٢- ١٩٤٥***، تقديم: جمال محمود حجر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣)، ص ٢٣٧- ٢٥٧؛

أحمد جلال بسيوني، ***اختلاق الحرب الباردة، مرجع سابق***، ص ١٦٣- ٢٠٧.

وقد تزامن ذلك مع وضع سياسة مجلس الأمن القومي National Security Council NSC، في ٢٤ أبريل ١٩٥٢ والتي أخذت رقم 1 /129، وفيها حذر تقريرها الإدارة الأمريكية أنها تستخدم أسوأ البرامج السياسية والفعلية على أرض الواقع للتغيير السياسي في تلك المنطقة. ولتعديل ذلك الوضع بالصورة التي تخدم المصالح الغربية، فتح قنوات الاستفادة القصوى للأنظمة غير الشيوعية، خصوصًا أن جهاز المخابرات الأمريكي لا يعتبر حكومات الشرق الأوسط منغمسة في الحرب الباردة، وأنه يجب اعتبار مصر حالة خاصة مهمة جدًا. ولعل هذا ما سيفسر حالة الدهشة التي انتابت الملك فاروق حينما اتصل بالسفير الأمريكي كافري في الثامنة من صباح يوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ يطلب منه التدخل والمساعدة ضد الضباط الصغار الذين قاموا بحركة الجيش، فلاحظ الملك أن السفير كان على علم بالحركة منذ ليل اليوم السابق، وأن الملك كان بطيئًا، ونظامه كان متأخرًا للغاية في التعامل مع الحدث. وبالمقابل كان قادة حركة الجيش وعناصرها الفاعلة قد اتصلوا بذات السفير مؤكدين أنهم قاموا بحركتهم فقط لتطهير النظام السياسي المصري من الفساد، وأن الأجانب وممتلكاتهم محمية[٣٣].

وبالمقابل أبرز القادة الجدد انحيازًا ظاهرًا للغرب، وهو ما بدا بوضوح في أول مؤتمر صحفي عقده اللواء محمد نجيب في اليوم التالي للحركة، كما قام النظام الجديد بالضرب بشدة ضد أحداث الشغب التي أثارها عمال كفر الدوار في الثاني عشر من أغسطس ١٩٥٢، فشنقوا اثنين من قادتهم، على الرغم من أن هذه المظاهرات كانت ضد مديرهم، لا ضد النظام العسكري الجديد، وذلك حتى يظهر النظام الجديد بأنه ضد الشيوعية والشيوعيين، كما أنهم تخلصوا من يوسف صديق أحد أبرز الذين حملوا أرواحهم

33 Matthew F. Holland, ***op. cit***, pp. 27, 28.

على أيديهم ليلة الانقلاب، بسبب ميوله الشيوعية[٣٤]. ولعل هذه المواقف التي اتخذها الحكام الجُدد هي ما دعت وزير الخارجية الأمريكي أتشيسون يعلق في مذكراته على تلك الأحداث بدون ذكر تفاصيل، بجملة مقتضبة نصها: "وبدا لنا أن هذا التغيير مشجع إلى حد ما this change appeared to us as mildly encouraging"[٣٥].

وفي ذات المضمار أدلى "البكباشي" جمال عبد الناصر بحديث مع مدير القسم العربي بمحطة صوت أمريكا في القاهرة في مرحلة مبكرة نسبيًا، قال أن قادة ثورة الجيش في القاهرة يرون تشابهًا كبيرًا بين ما تمر به بلادهم في تلك المرحلة وبين المرحلة الأولى في تاريخ تحرر الولايات المتحدة؛ ليس من الحكم الأجنبي فحسب، وإنما كذلك من الفوضى والفساد في الداخل. وفي الحديث ذاته خاطب عبد الناصر قادة الولايات المتحدة بجملة: "لاشك في أن أمريكا تدرك أن جهودنا الحاضرة لا تضمر الضغينة أو العدوان تجاه أي أمة قريبة أو بعيدة. ويجدر بنا أن نصرح أن علاقاتنا إنما هي قائمة على الشعار المكتوب "الخير بالخير والبادي أكرم، والشر بالشر والبادي أظلم"[٣٦].

فحتى أواخر فبراير ١٩٥٣ كان عبد الناصر –وهو يمارس دوره على الساحتين المصرية والعربية– مُحسنًا الظن كثيرًا بالولايات المتحدة وبمبادئها وسياستها، إذ كانت خارجة لتوها من الحرب العالمية الثانية ضد الفاشية في مكانة الديمقراطية الكبرى، ولم تكن هناك بعد وكالة مخابرات مركزية، ولا ضغوطات بالمعونات أو بالحصار الاقتصادي

---

[٣٤] محمد عبد الوهاب سيد أحمد، ***مرجع سابق***، ص ١٥، ١٧، ١٩.

[35] Dean Acheson, ***op. cit***, p. 566.

[٣٦] *"حديث البكباشي جمال عبد الناصر مع مدير القسم العربي بمحطة صوت أمريكا في القاهرة، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٣"*، في: هدى جمال عبد الناصر (معد ومجمع)، ***مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر (١١ جزءًا)*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٤)، ***ج ١١: من نوفمبر ١٩٥٢ – ديسمبر ١٩٥٤***، ص ١٢، ١٣.

أو بغارات الحرب النفسية، فضلًا عن أن أفلامها كانت تعطي صورة مغرية عن مجتمع جديد، وكل ذلك في الوقت الذي كان الاتحاد السوفييتي لايزال تحت حكم ستالين، وكانت بريطانيا هي عدوة مصر –والعرب– في المشرق، كما كانت فرنسا عدوتهم في المغرب العربي. ومن هنا فرضت الولايات المتحدة نفسها على مسرح الأحداث، وأراد مجلس قيادة الثورة في مصر الاستعانة بها كورقة ضغط ضد المحتلين الإنجليز[٣٧].

ولأن حركة الجيش كانت لاتزال في بدايتها تتلمس طريقها بين موجات شتى عاتية، إلا أن الإشارات الأمريكية كانت إيجابية في المجمل، فقد تعاملت مع هذا الملف حتى أوائل عام ١٩٥٣ من خلال رغبتها في الحصول على الأسلحة المقبولة التي تفاوضت عليها الحكومات السابقة مع الولايات المتحدة، بسبب النقص الكبير والفج في الأسلحة التي كان يملكها الجيش[38]. وهو الأمر الذي أعاده عبد الناصر وكرره بالتأكيد على ذات المطالب في حديث لمدير وكالة أنباء مصر بالقاهرة، حيث ختم تصريحه بجملة: "وتستطيع أمريكا أن تكسب صداقتنا بالعمل...بالعمل المخلص وحده، وبالعودة إلى المبادئ السامية التي أشعلتها ثورة التحرير الأمريكية منذ قرنين من الزمان، وبالعمل الصادق بمقتضى ميثاق تصفية الاستعمار الذي يعترف بحق الشعوب في الحرية والاستقلال، الموقع في عرض المحيط الأطلنطي عام ١٩٤١"[٣٩]

---

[٣٧] محمد حسنين هيكل، ***لمصر لا لعبد الناصر*** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٧)، ص ١٢٩، ١٣٠.

[38] William J. Burns, ***op. cit***, pp. 47–49.

[٣٩] *"تصريح البكباشي جمال عبد الناصر إلى مدير وكالة أنباء مصر بالقاهرة، بتاريخ أول مارس ١٩٥٣"*، في: هدى جمال عبد الناصر، ***مصدر سابق، ج ١١***، ص ١٨، ١٩. وكان يقصد بالميثاق الموقع في عرض المحيط "ميثاق الأطلنطي"، الذي وقعه الرئيس روزفلت مع رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في صيف ١٩٤١.

ولم يكن عبد الناصر ينس في كل تصريحاته الموجهة للغربيين بعامة، وللأمريكيين بخاصة حتى مطلع عام ١٩٥٥ التركيز على فكرة مفادها أن الحكومة القائمة لا ترغب إلا في الإصلاحين الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وأن مصر لن تذهب إلى الطريق الذي سارت فيه "إسرائيل"، الذين: "سوف يدمرون أنفسهم إذا ما استمروا ينفقون ٦٠٪ من الميزانية على التسليح... ونحن لن نسعى لارتكاب هذه الغلطة[40]".

فكان من الواضح أن عبد الناصر خلال تلك المرحلة يريد تسليحًا معقولًا لجيشه يدعم به هيبته الداخلية، خصوصًا أنه لم يكن خلال الفترة التي لازمت الصراع مع محمد نجيب وأعقابها مباشرة قد بلغ من المكانة بين صفوف الشعب ما يمكنه من أن يغير فجأة أي سياسات قائمة، ولذا كان عليه تدعيم مكانته السياسية، وتقوية الجيش المصري بتزويده بالأسلحة الحديثة، حتى يُرضي رفقاء السلاح ويضمن ولاءهم بعد ثورتهم التي كان من أبرز أهدافها "إقامة جيش وطني قوي"، حتى لا يتعرض لهزيمة مذلة أخرى كما حدث في حرب عام ١٩٤٨. وكل ذلك بالتوازي مع إرسال رسالة مفادها أن عبد الناصر لا يرغب في صراعٍ محتدم مع "إسرائيل" أو غيرها، فقط كل ما كان يطلبه من تسليح غرضه فقط تحسين أحوال الجيش المصري، للمساعدة في عمليات التنمية المنشودة اقتصاديًا واجتماعيًا[41].

ولهذه الأسباب مجتمعة كان عبد الناصر متطلعًا بلهفة إلى الجهة التي ستساعده في هذا المضمار، وكان لايزال يفضل شراء الأسلحة من بريطانيا أو الولايات المتحدة لو

---

[40] دونالد نيف، ***عاصفة على السويس ١٩٥٦: أيزنهاور يأخذ أمريكا إلى الشرق الأوسط***، ترجمة وتعليق وتقديم: عبد الرءوف أحمد عمرو (القاهرة: المركز القومي للترجمة، العدد ٢٢٦٥، و دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٥)، ص ٥٩.

[41] Townsend Hoopes, ***the Devil and John Foster Dulles*** (Boston: Little and Brown, 1973), p. 323.

تسنى ذلك بشروط مقبولة، بسبب اعتياد أفراد الجيش المصري على استخدام هذا النوع من الأسلحة الغربية. بل ولم يكن لديه مشكلة لو كانت بريطانيا هي موردة هذا السلاح بكل ما بينهما من عداء استعماري واحتراب إعلامي، بدليل أنه سلم أنتوني ناتنج قائمة بالأسلحة التي كان يريدها وطلب منه حملها إلى بريطانيا، في وقت كانت لا تزال فيه الأخيرة العدو الأول المستعمر المحتل للبلاد[٤٢]. غير أن تلك الرغبة المصرية ووُجهت بالعديد من المعوقات، منها ما كان مرتبطًا بالرؤية الأمريكية لإحداث حالة من التوازن بين تسليح "إسرائيل" من جانب، وباقي البلدان العربية ومصر على رأسها مجتمعين من جانب آخر، مع ضمان أن تكون الأسلحة التي تباع "لإسرائيل" ذات طبيعة استراتيچية هجومية، بينما ما تبيعه للدول العربية تكون ذات دفاعية غير استراتيچية[43].

كذلك كانت هناك صعوبات أخرى متعلقة بإمكانية التواجد المصري داخل المجموعة الاستشارية للمساعدة العسكرية الأمريكية (MAAG)، المخصصة لمساعدة الأفراد المصريين في استخدام وصيانة الأسلحة الأمريكية. أيضًا كانت هناك صعوبات مرتبطة بالاشتراطات التي كان يفرضها الكونجرس على نقل الأسلحة، خاصة أننا كنا لا نزال في إطار مرحلة ترى أن الأسلحة الأمريكية يجب أن تستخدم لأغراض الأمن الداخلي

---

[٤٢] أنتوني ناتنج، ***ناصر***، ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٣)، ص ١٠٥، ١٠٦ ، ١٣٤، ١٣٥. وكان أنتوني ناتنج يشغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية في حكومة أنتوني إيدن Anthony Eden (١٩٥٥– ١٩٥٧) واستقال من منصبه احتجاجًا على اشتراك بلاده في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، وارتبط بصداقة شخصية بالرئيس عبد الناصر ودائرة صداقاته من الرؤساء ورجال السياسة العليمين ببواطن الأمور في منطقة "الشرق الأوسط"، وهي الصداقة التى شكلت له مصادر معلومات التي كتب منها هذا الكتاب المهم، وذكر أسماؤهم بالتفصيل في مقدمة كتابه.

[43] دونالد نيف، ***مرجع سابق***، ص ٦٢، ٦٣.

أو لأغراض الدفاع فقط[44]. ولهذه الأسباب مجتمعة تركت الولايات المتحدة لبريطانيا الواجهة في المنطقة خلال تلك المرحلة حتى نهاية عام ١٩٥٣، وتدير هي الأمور من وراء ستار، ولم يكن تأييدها للوضع البريطاني في السويس متعارضًا مع المصالح الأمريكية، وذلك لأن مصر كانت في نظر محاربي الحرب الباردة في واشنطن، تعتبر في النهاية جزءًا من المعسكر الغربي من خلال ارتباطها ببريطانيا، ولم يكن مفترضًا أن هناك تعارضًا بين ما يخدم المصالح الأمريكية العريضة وبين ما يخدم من كانوا يسمونهم دول "العالم الحر" الأخرى[45]. ولذا فكان هناك تباعدًا في المصالح أخذ يطفو على السطح، وهي كلها أمور ستؤدي إلى تغير الأولويات بين حكومة الثورة وكل من القوتين الكبريين بعد عام ١٩٥٣.

ثالثًا: متغيرات الأولويات بين حكومة الثورة والقوتين الكبريين بعد عام ١٩٥٣.

بقيام حركة الضباط الأحرار في يوليو ١٩٥٢، وحتى مطلع عام ١٩٥٣ لم يكن لفظة "الثورة" مطروحًا صراحة لوصف تلك الحركة، وإنما كان يتم استخدام مصطلحات

[44] William J. Burns, ***op.cit***, pp. 16-19

[45] جيفري أرونسن، ***مرجع سابق***، ص ٢٥.

أخرى مثل: "حركة الجيش"[٤٦]، أو "حكومة العهد الجديد"[٤٧]، أو "العهد الجديد" فقط بدون كلمة حكومة[٤٨]. ولم تظهر جملة "ثورة الجيش" أو كلمة "الثورة" و "ثورتنا" فقط مجردة[٤٩]، أو في جملة مثل: "ثورة مصر الكبرى في ٢٣ يوليو"[٥٠] إلا بحلول ربيع عام ١٩٥٣.

وبدون الرجوع إلى مصادر أو الاستعانة بمراجع، يمكننا –فقط من استقراء الأحداث المتوالية خلال تلك الفترة الدقيقة من تاريخ حركة الجيش، وكل تاريخ مصر بعامة– أن حركة الضباط تلك كانت مفتقرة إلى خطة سياسية واضحة، وكذلك إلى برنامج زمني محدد، وهو أمر يبدو طبيعيًا للغاية لحركة عسكرية سرية نشطت داخل صفوف الجيش أسمت نفسها "الضباط الأحرار"، وكانت كل خطواتها تتمحور حول تحسين أحوال الجيش وضباطه، والتخلص من عوامل الفساد والتراخي التي كانوا يرون أنها متفشيه

---

[٤٦] كان ذلك هو المصطلح الذي استخدمه اللواء أركان حرب محمد نجيب في كل خطبه وتصريحاته خلال الفترة الأولى من "حركة الجيش"، انظر بالتفصيل: نجيب، ***أيها المواطنون: كلمات للرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب*** (القاهرة: إدارة الشئون العامة، القيادة العامة للقوات المسلحة، د.ت). وأيضًا هو ذات المصطلح الذي استخدمه قائد الحركة الفعلي البكباشي جمال عبد الناصر على الأقل حتى نهاية عام ١٩٥٢، انظر على سبيل المثال:

"كلمة البكباشي جمال عبد الناصر في جامعة فؤاد الأول بمناسبة يوم الشهداء بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٥٢"، في: هدى جمال عبد الناصر، ***مصدر سابق، ج ١١***، ص ٣.

[٤٧] انظر: *"تصريح البكباشي جمال عبد الناصر إلى جريدة نيويورك هيرالد تريبيون نوفمبر ١٩٥٢"*، في: ***المصدر السابق***، ص١.

[٤٨] انظر: *"كلمة البكباشي جمال عبد الناصر في مهرجان اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بتاريخ ١٣ مارس ١٩٥٣"*، في: ***المصدر السابق***، ص٢٠.

[٤٩] انظر: *"خطاب البكباشي جمال عبد الناصر في مبنى مديرية بني سويف أمام الجماهير المحتشدة هناك، نيابة عن اللواء محمد نجيب، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٥٣"*، في: ***المصدر السابق***، ص ٣٠– ٣٢.

[٥٠] انظر *"تصريح الرئيس جمال عبد الناصر إلى رئيس تحرير وكالة أنباء مصر، بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٥٣"*، في: ***المصدر السابق***، ص ٧٨، ٧٩.

داخل نظامه، وكانت سببًا في هزيمتهم في حرب فلسطين. ولسنا في احتياج لأكثر من إعادة قراءة البيان الأول للحركة الذي أذاعه قائدها اللواء أركان حرب محمد نجيب، ونصه: "اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم. وكان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون المغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين. وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلاجيش يحميها. وعلى ذلك قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم، وفي وطنيتهم، ولابد أن مصر كلها ستلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب"[٥١].

فمنذ اليوم الأول، بل منذ اللحظة الأولى لظهور حركة الجيش إلى العلن كان محورها يدور حول شئون الجيش من ناحية، وألا يتصدى أحد لهذه الحركة من ناحية أخرى، سواء من داخل صفوف هذا الجيش أو من قوات أجنبية خارجية كقوات الاحتلال البريطاني مثلًا، أو حتى من تجمهرات مدنية محتملة. وهو بالفعل ما كان فحوى الرسالة التي حمَّلها الضباط إلى السفير الأمريكي كافري لإيصالها إلى البريطانيين يؤكدون فيها أن: أي تدخل بريطاني من قنال السويس سوف يقابل بالقوة"، وليس فقط أي تدخل بريطاني ولكن كذلك أي انتفاضات أو تجمهرات عامة[٥٢].

إلا أن حالة السخط العام التي كانت شائعة في صفوف أفراد الجيش حالت دون أي شيء يعيق تقدم الحركة ولو مؤقتًا. وفي الوقت نفسه سرعان ما وجدت الحركة إقبالًا شعبيًا ملحوظًا، وصف بالكبير حينها، دون تقديم أي نسب إحصائية أو أعداد تقريبية

---

٥١ *"بيان للناس"*، في: ***كلمات للرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب، مصدر سابق***، ص ٥.

52 Matthew F. Holland, ***op. cit***, p. 28.

لهذه الجموع المؤيدة، خصوصًا بعد انتهاج قادة تلك الحركة مساع حثيثة في الاتجاه الاقتصادي/ الاجتماعي في غضون أسابيع قليلة من قيامها، حين أقر "مجلس قيادة الثورة" سلسلة قوانين الإصلاح الزراعي، وبعض الإجراءات الأخرى الرامية إلى استعادة قدر من المساواة بين المصريين وإعطاء دفعة للاقتصاد وإدخال الحد الأدنى للأجور للعمال الزراعيين[53]. فقوانين الإصلاح الزراعي في حد ذاتها كانت من بين الإجراءات التي لم تكن ترفضها الحكومة الأمريكية، بل كانت تشجعها السياسة الأمريكية في المناطق الدائرة في فلك النفوذ الكولونيالي القديم بريطانيًا كان أم فرنسيًا، كوسيلة من وسائل مواجهة خطر المد الشيوعي من ناحية، ولدعم نمو طبقة وسطى أكثر استعدادًا للانجذاب نحو النموذج الأمريكي في الحياة من ناحية أخرى[٥٤].

ولم يمر وقت طويل على هذا الأمر، إلا وصرح عبد الناصر في ربيع ١٩٥٣ بأن "ثورة الجيش"، وليس "حركة الجيش" قد قامت في ٢٣ يوليو ١٩٥٢: "وكان هدفها الأول القضاء على الاستبداد السياسي، والقضاء على الظلم الاجتماعي، والخلاص من الاحتلال البريطاني"[٥٥]. فكانت كل تلك الخطوات سُلمًا تم صعوده بتؤدة لإحكام السيطرة على السلطة، وكان من أبرز قراراتها ذات الأثر الممتد، حل جميع الأحزاب السياسية، ووضع "هيئة التحرير" بدلًا منها، والتي افتتحها عبد الناصر بالدقهلية: "لا باسم سلطة

---

53 جمهورية مصر، ***قانون الإصلاح الزراعي من سبتمبر ١٩٥٢ حتى مارس ١٩٥٤: المواد والتفسيرات التشريعية، اللائحة التنفيذية، القوانين المتصلة بالإصلاح الزراعي، المذكرات التفسيرية، قانون مصادرة أموال أسرة محمد علي*** (د.ن)، ص ٤-٧.

٥٤ جلال أمين، ***مكتوب على الجبين: حكايات على هامش السيرة الذاتية*** (القاهرة: الكرمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ١٥٨.

٥٥ *"خطاب البكباشي جمال عبد الناصر في عمال مصنع شركة التقطير بالواسطي، بالنيابة عن اللواء محمد نجيب، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٥٣"*، في: هدى جمال عبد الناصر، ***مصدر سابق، ج ١١***، ص ٢٧- ٢٩.

عالية، وإنما باسم آلام الماضي الذي لن نسمح أن يعود، وباسم العدالة الاجتماعية التي يجب أن نتكاتف جميعًا لإرسائها، حتى يتكافأ الإنتاج والتوزيع فنبعد عن بطوننا الجوع، وننفي عن مجتمعنا الاضطراب والهوان". ثم أخذ يشرح ماهية هيئة التحرير، التي هي: "ليست حزبًا سياسيًا يجر المغانم على الأعضاء أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان، وإنما هي أداة لتنظيم قوى الشعب وإعادة بناء مجتمعه على أسس جديدة صالحة أساسها الفرد... أيها المواطنون: إن أعدى أعدائنا كان يتمثل في ثالوث كريه، هو الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، والاحتلال البريطاني"[٥٦].

وفي مرحلة لاحقة –بعد استقرار الأوضاع واستتباب الأمور وامتصاص الصدمات الأولية والقضاء على أي حركة معارضة أو رافضة– حاول جمال عبد الناصر في كتابه الموسوم: **فلسفة الثورة** طرح فكرة يدمج فيها هاذين الهدفين برؤيته أن الشعب المصري كان يعيش ثورتان في آن واحد؛ ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه، وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد، ثم عاد وكرر أنه يتطلب لنجاح هذه الثورة ولا يحدث لها كما حدث في ثورة ١٩١٩: "وحدة جميع عناصر الأمة وترابطها، وتساندها ونكرانها للذات في سبيل الوطن كله"[٥٧].

ولتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية، كما فسرها عبد الناصر في كتابه، بعد القضاء على الحزبية السياسية، وتمكن حركة الجيش/ حكومة الثورة من مفاصل الدولة المصرية بالتدريج، كان لابد أن يكون هذا الجيش نفسه قويًا مُحترمًا داخليًا، مهابًا مرهوبًا

---

[٥٦] *"خطاب البكباشي جمال عبد الناصر في المنصورة، ، بتاريخ ٩ أبريل ١٩٥٣"*، في: هدى جمال عبد الناصر، ***مصدر سابق، ج ١١***، ص٤١ – ٤٧.

[٥٧] جمال عبد الناصر، ***فلسفة الثورة*** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت)، ص ١٠– ٢٦.

خارجيًا. فقد كانت كافة البيانات والتصريحات التي تبنتها الحركة منذ قيامها تشير إلى أن ضعف الجيش وفساد إدارته كانت سببًا في هزيمته في فلسطين، وأنها كانت سببًا أساسيًا في حالات التذمر بين أبنائه على كافة مستوياتهم، خصوصًا من الرتب الوسطى الشابة. كذلك كانت كل تلك البيانات والتصريحات تلقي بكثير من اللوم على الحكومات القائمة بكافة أطيافها لعدم اكتراثها لحالة الجيش غير السليمة، وعدم جاهزيته الواضحة، بسبب فشل تلك الحكومات، أو عدم اهتمامها بتزويد الجيش بأسلحة يمكن الاعتماد عليها، فضلًا عن قلة أعمال التدريبات الحربية والمناورات العسكرية وغيرها. وهي كلها أمور لن يلغيها أو يمحيها زيادة الرواتب التي صرفها عبد الناصر لأفراد هذا الجيش باعتبارهم قاعدة الدعم الحقيقية الوحيدة التي يمكنه الاعتماد عليها[58].

وبالتالي فحينما توسد هؤلاء الضباط السلطة، لم تعد تلك الاتهامات تجدي نفعًا، فكان تعزيز الجيش بالعتاد، ومعالجة أصول مشكلاته المتعلقة بالتحديث والتدريب هما لب ما كان يدور في رأس عبد الناصر وصحبه المقربين، فكان عليهم أنفسهم السعي، وبسرعة فائقة إلى إصلاح تلك الأوضاع، وذلك لأسباب نفسية في المقام الأول، إذ أني لجيش يقوم بحركة عسكرية سرعان ما تحولت إلى سلطة حاكمة وتكون أوضاعه مزرية، وملابسه غير ملائمة، وتسليحة متخلف؟. وقد ارتبطت تلك الرؤية النفسية كذلك بربط تحسين أوضاع الجيش بتحسين أوضاع مصر القوية الشابة المعاصرة بشكل عام، وطرح ذلك كل ذلك على كونه رمز مهم من أشكال الاستقلال والسيادة، التي كانت تزداد أمانيها برفع سقف الطموحات والدعايات لبناء مدارس ومستشفيات جديدة، والتوسع في مشاريع

[58] Panayiotis J. Vatikiotis, ***The Egyptian Army in Politics*** (Bloomington: Indiana University Press, 1961), pp. 98, 99.

الإسكان، والتنمية الصناعية، بما يبعث على الفخر والاحترام اللذان سيعودان حتمًا على ازدياد شعبية تلك الحركة/ الثورة/ السلطة[59].

لكن لم تكن الولايات المتحدة أو غيرها لتقدم دعمًا بلا مقابل، وإنما لوّح الأمريكيون لعبد الناصر بأنهم سيساعدونه في إقناع الإنجليز بالجلاء، إذا هو انضم إلى حلف دفاعي مع الغرب في الشرق الأوسط. ففي تلك الفترة كانت إدارة الرئيس دوايت إيزنهاور قد توسدت السلطة في المكتب البيضاوي، وأتى إيزنهاور بچون فوستر دالاس وزيرًا للخارجية، وكان دالاس ذا شخصية قوية مهيمنة، في الوقت الذي كان فيه الرئيس إيزنهاور قليل التدخل في شئون حكومته، تاركًا الأمور لوزير خارجيته القوي، وهو ما أكده إيزنهاور غير مرة في كثير من التصريحات، خصوصًا موضوع التسليح في مناطق كثيرة من العالم، ومنها نظرية التوسع في إنشاء الأحلاف العسكرية التي تبناها چون فوستر دالاس، الملقب بـ "مهندس الأحلاف". فبشكل عام كان إيزنهاور حريصًا على أن يسود منطقة الشرق الأوسط والاستقرار والهدوء، حتى تتمكن بلاده من تطبيق آراوه الليبرالية الخاصة بحرية التجارة والمساعدات الخارجية، وكل ذلك بالتوازي مع قناعة إيزنهاور أن الدول الأوروبية القديمة في المنطقة كبريطانيا وفرنسا لابد أن تفهم وضعها الجديد في المنطقة مقارنة بالوضع والقوة الأمريكيين، وأنه يجب عليها ألا تتعامل من ذات منطقها الاستعماري القديم[60].

وفي إطار التكامل بين عمل الخارجية التي يمارس فيها چون فوستر دالاس نفوذًا طاغيًا، وبين المخابرات التي يترأسها أخوه آلين دالاس، وبعد سنوات من مراقبتهما فشل بريطانيا في ضمان استعداد مصر لتوفير منطلق للنفوذ الغربي، بنى دالاس الوزير

---

[59] William J. Burns, ***op. cit***, p. 10.

[60] دونالد نيف، ***مرجع سابق***، ص ٦٣، ٦٤، ٦٦- ٧١.

رؤيته للمنطقة في إطار تنظيم شبكة جديد من دول الشرق الأوسط التابعة في نظام دفاع متبادل معاد للسوفييت، فكانت فكرة "الحزام الشمالي"، التي يُنشأ بها "حلف بغداد"، في إطار سياسة دالاس الرامية إلى تطويق الاتحاد السوفييتي بعدد من الأحلاف. فقد كان هناك بالفعل حلف "شمال الأطلنطي "ناتوNATO" ينتهي جغرافيًا شرقًا عند تركيا، وفي آسيا أنشأ دالاس حلف جنوب شرقي آسيا "سيتوSETO"، الذي يبدأ من اليابان في أقصى الشرق، وينتهي غربًا عند باكستان، وبذلك بقيت هناك فجوة جغرافية بين الحلفين تشمل المنطقة المسماة "الحزام الشمالي" التي تشمل المنطقة من باكستان شرقًا إلى تركيا غربًا، بما فيها إيران والعراق، فكانت الرغبة في إنشاء "حلف بغداد"[61].

وكانت عينا دالاس الوزير على القاهرة لتكون نواة حاضنة لهذا الحلف، وبالفعل طار إليها وقابل عبد الناصر لإقناعه بالفكرة والعمل على تنفيذها، إلا أن الأخير رد عليه بقوله: "إننا لا نراها في صالحنا، فلست أفهم كيف ننضم إلى حلف ضد الاتحاد السوفييتي وهو بعيد عنا لم يبادرنا بعداء، ثم ننسى أن عداءنا الحقيقي هو مع هؤلاء الذين احتلوا أرضنا من أكثر من سبعين عامًا"، فلم يصل دالاس لنتيجة في القاهرة، التي تركها جانبًا، متجهًا إلى بغداد، لتكون نواة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط. ويرى هيكل أن عبد الناصر اضطر لمقاومة حلف بغداد دون أن يسد طرقًا أو ينسف جسورًا تقطع المواصلات مع الولايات المتحدة[٦٢].

فعلى الرغم من رجوع دالاس من المنطقة إلى بلاده بخُفي حنين صفر اليدين، إلا أنه اطلع بنفسه على درجة الغضب العربي من سياسة بلاده تجاه إسرائيل ودعمها اللامتناه لها، وهو ما كتبه في تقريره بأن دول المنطقة لاتغتفر للولايات المتحدة تأييدها

---

[61] جيفري أرونسن، ***مرجع سابق***، ص ١٣٧.

[٦٢] محمد حسنين هيكل، ***مصدر سابق*** ، ص ١٣١، ١٣٢.

المطلق لإسرائيل، خاصة بعد زيارته "تل أبيب"، ورأى نقل الصهاينة لمكاتبهم منها إلى القدس الغربية باعتبارها عاصمة دولتهم المزعومة، فأعلن دالاس أن هذا الموقف يناقض قرار التقسيم، وأن القدس تخص العرب واليهود على السواء، فتجاهلته إسرائيل، فأصدر تعليماته بوقف أي مساعدات تقدمها بلاده إلى إسرائيل، في أول موقف مخالف لسياسة حكومة هاري ترومان[63].

ومع ربيع ١٩٥٤، حيث كانت الخلافات تطفو على السطح بين عبد الناصر و دالاس، كان المصريون يقرأون في الصحف الأجنبية ما يصرح به هنري ألفريد بايرود Henry Alfred Byroade مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون منطقة الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا والشئون الأفريقية رفضه منهج إسرائيل العدائي مع جيرانها العرب، وممارساتها العدوانية في سياسات التهجير للفلسطينين وإحلال المستوطنين المهجرين مكانهم. ومن هنا فقد كان عبد الناصر يعول على إمكانية الاستفادة من الغرب، خصوصًا بعد أن اختار دالاس هنري بايرود نفسه، ليكون سفيره الجديد في القاهرة (مارس ١٩٥٥- سبتمبر ١٩٥٦)، لعله يحقق بعض النجاحات التي تصب في مصالح الولايات المتحدة المكروهة بوضوح في المنطقة. فقد كان بايرود منحدرًا من أصول هندية، وذو خلفية عسكرية، ولا يكبر عبد الناصر إلا بأربع سنوات فقط، وهي كلها صفات وطدت سبل التفاهم بينهما، إلا أن ذلك لم يمح أوجه الخلاف الرئيسة بين البلدين في المجمل[٦٤].

ففي صيف ١٩٥٤ أدلى عبد الناصر بتصريح إلى مجلة نيوزويك الأمريكية، ذكر فيه أن مصر ستعمل على: "إنشاء عالم عربي موحد متى سويت مشكلة منطقة قناة

---

[63] دونالد نيف، ***مرجع سابق***، ص ٧١، ٧٢.

[٦٤] أنتوني ناتنج، ***مصدر سابق***، ص ١٢٣، ١٢٤.

السويس، ... وأنه لن ينجح أي ميثاق للدفاع عن الشرق الأوسط، إلا بعد تسوية المشكلات العربية المختلفة... لكن يمكن لميثاق الضمان الجماعي العربي أن يكون نواة لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط". ثم عرج على الموضوع الرئيس الذي كان يشغل ذهنه ويلح على واقعه، مطالبًا بتقوية الجيش المصري لجعله قديرًا على لعب دور محوري حيوي، وأنه من الممكن أن يضم هذا الجيش مئات الآلاف؛ نظرًا للزيادة المضطردة في عدد سكان مصر، وأن مصر في احتياج إلى أسلحة ثقيلة وطائرات ومدافع، وأنه في وسع المصريين جنودًا وطيارين التدرب على استخدام المعدات الحديثة. وأن الثورة المصرية وجهت أقوى ضربة للشيوعية في الشرق الأوسط بأكمله، لا في مصر وحدها، لكن لايزال للشيوعية حليف خبيث كبير في مصر؛ ألا وهو القوات البريطانية المرابطة في منطقة القناة، لأنه ببقائها تهيئ الفرصة للشيوعين للتظاهر بمظهر الوطنيين وإثارة القلاقل. وأن مبادئ الثورة جعل مصر ديمقراطية[٦٥].

وبعد شهر من هذا التصريح قال عبد الناصر في مقابلة مع مراسل صحيفة "نيويورك تايمز" في القاهرة أنه ثبت أن المحالفات والمعاهدات الدفاعية التي عقدت في تاريخ الشرق الأوسط الحديث كانت كلها لمنفعة الدول الغربية، وأنها لم تكن تهدف إلا إلى السيطرة على شعوب المنطقة. وإنه ما من شك في أن الشيوعيين سوف يستغلون هياج الخواطر الناتج عن ترديد ذكر المحالفات والمعاهدات لإثارة روح الوطنية المتطرفة، وبث الكراهية والعنف ضد الغرب. ولذا فالحكمة أن تعتمد شعوب المنطقة على ذاتها في الدفاع عن كيانها، ولا مانع إذا اقتضى الأمر الحصول من الغرب على مساعدات اقتصادية وعسكرية بدون أن يمس ذلك استقلالها، خاتمًا مقابلته منوهًا أنه لا نية للعرب

[٦٥] *"تصريح الرئيس جمال عبد الناصر إلى مجلة نيوزويك الأمريكية، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٥٤"*، في: هدى جمال عبد الناصر، ***مصدر سابق، ج ١١***، ص ٤٩٠، ٤٩١.

مهاجمة "إسرائيل"، وأنه لا أمل في تعديل موقف مصر بالنسبة لها إلا إذا نفذت قرارات الأمم المتحدة فيما يخص حقوق اللاجئين العرب"[٦٦]. ثم كرر ذات الكلام بالنص إلى "جون لو" مندوب مجلة ذي يونايتيد ستيتس آند ورلد ريبورت" بعد عشرة أيام[٦٧].

فالمدقق في هذه التصريحات والأحاديث التي أدلى بها الرئيس عبد الناصر لمندوبي أو مراسلي صحف أمريكية خلال عام ١٩٥٤ أنها تكاد تكون مكتوبة على ورقة أمامه، وأنه كان يقرأها بالنص، أو على الأقل كان ينظر في تلك الورقة ليعيد ما فيها بلسانه لهذا المندوب أو ذاك المراسل، وهي إشارة مهمة لثبوت الموقف ووحدة الحديث في هذا الموضوع خلال تلك الفترة. غير أن تلك المعارضة المصرية الناشئة لم تكن مهمة كثيرًا لواشنطن، إذ نجح دالاس في التفاوض بشأن حقوق قواعد في إسبانيا وليبيا والسعودية، وكانت تونس والمغرب في طريقهما للاستقلال عن فرنسا. وكانت "الرؤية الجديدة" التي أعلنها إيزنهاور، و"الرد الشامل" الذي أعلنه دالاس يؤذنان بتقليص القدرة العسكرية التقليدية للولايات المتحدة، ويعطيان دافعًا جديدًا لتجنيد عملاء عسكريين محليين، وهو ما كان يصب في صالح الشعارات التي كان إيزنهاور يرفعها في الداخل، بأن: الأمن الجماعي يتيح "أقصى قدر من الدفاع نستطيع الحصول عليه بأقل قدر من النقود"[68].

---

[٦٦] *"حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى مراسل جريدة نيويورك تايم في القاهرة، بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٥٤"*، في: هدى جمال عبد الناصر، ***مصدر سابق، ج ١١***، ص ٥٨٧، ٥٨٨.

[٦٧] *"حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى "جون لو" مندوب مجلة ذي يونايتيد ستيتس آند ورلد ريبورت"، بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٥٤"*، في: ***المصدر السابق، ج ١١***، ص ٦٢٥ – ٦٢٧.

[68] جيفري أرونسن، ***مرجع سابق***، ص ١٥٢.

وعلى ما يبدو فقد كانت حكومة إيزنهاور تميل إلى الموافقة على تلك الصفقة، كما فعلت قبل عامين في أواخر عام ١٩٥٢، حيث كانت "المغازلات السياسية" لقادة حركة الضباط، و "الانحيازات الإعلامية" تجاه الولايات المتحدة على أوجها، مما جعل الأخيرة متفائلة إزاء الحكم الجديد في مصر، ومفضلة لحكومة عسكرية تتفهم مشروعات الدفاع التي تريدها واشنطن. كما أن استطلاعات الرأي الأمريكية وصفت اللواء محمد نجيب بأنه نموذج لكمال أتاتورك في تركيا، ولذلك فقد أرسلت الحكومة الأمريكية لهذا النظام الجديد في نوفمبر ١٩٥٢ ما قيمته مليون دولار من الأسلحة المعدة للاستخدام، ووحدات البوليس الخاصة، بعد أن ضمنت رغبة هذا النظام في القضاء على الشيوعية[٦٩]. إلا أن حكومة إيزنهاور عادت وغيرت من رأيها مرة ثانية لأسباب قد تبدو جلية هذه المرة، كان أبرزها الاعتراض العلني والصريح الذي أعلنته كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل أمام الولايات المتحدة لعزمها بيع أسلحة أمريكية لمصر، ومطالبتها مجتمعة واشنطن بعدم البت في تفعيل هذا الطلب، أو المراوغة فيه وتأجيله لما لا نهاية[70].

وكانت أسباب الرفض الإسرائيلية معلومة، إذ كان وزير الخارجية الأمريكي دالاس قد عرض على عبد الناصر –مقابل مد مصر بالأسلحة– ترتيب عقد صلح مع إسرائيل انطلاقًا من قناعاته أن موافقة مصر على ذلك الأمر سيزيل أكبر العقبات أمام اشتراكها في حلف بغداد الذي سبق ورفضته، وكانت إسرائيل متوافقة مع تلك الفكرة، وبالفعل طارت بعثة سرية إلى القاهرة برئاسة روبرت أندرسون وزير الخزانة في حكومة إيزنهاور، وقابلت عبد الناصر، وبعد أن استمع الأخير للمطلب الذي قدمت من أجله،

[٦٩] محمد عبد الوهاب سيد أحمد، ***مرجع سابق***، ص ٢١–٢٣.

[70] Townsend Hoopes, ***op. cit***, p. 320.

لم يجادلهم، وإنما وضع أمامهم عدة شروط، تدور حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، وأن تطمئن مصر إلى أن الاتصال البري بينها وبين بقية العالم العربي في المشرق مفتوح، ولا يكون ذلك إلا بتراجع إسرائيل عن النقب. فلما سافر أندرسون إلى إسرائيل لإبلاغها الشروط المصرية، وعاد للرد على عبد الناصر قال له: "إن بن جوريون ذُعر عندما سمع اقتراحاته، فمعناها ألا تكون هناك إسرائيل"، ثم عرض أندرسون على عبد الناصر رغبة بن جوريون لقائه سرًا في أي مكان، فرفض الأخير[٧١].

أما أسباب الاعتراض الفرنسي فكان بسبب مساعدة مصر للجزائريين ضدها في معركتهم للتحرر. وكان سبب اعتراض بريطانيا بسبب تخوفها من تحويل هذه الأسلحة أو بعضها للعمل ضد قواتها التي كانت لاتزال تحتل منطقة قناة السويس، حتى أنه قيل لعبد الناصر بالنص ما مفاده إن قائمة طلب السلاح على مكتب الرئيس الأمريكي إيزنهاور، وكان على وشك أن يبت فيها بالموافقة، ولكن ونستون تشرشل، اتصل به تليفونيًا. وناشده ألا يبت في الأمر ويؤجله، لأن: "جمال عبد الناصر يهدد بحرب شعبية في منطقة قناة السويس لإجبار الجيش البريطاني على الانسحاب"، ثم أضاف تشرشل لإيزنهاور: "إنك لن ترضى أن تعطي للمصريين سلاحًا يقتلون به جنود الجيش البريطاني الذين كانوا تحت قيادتك في الحرب العالمية الثانية"[٧٢].

غير أن واشنطن عادت واعتبرت أن التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ كان انتصارًا نموذجيًا لدبلوماسية الحرب الباردة الأمريكية، فلم تكفل الاتفاقية تأمين المصالح الاستراتيجية الغربية الرئيسة فحسب، وإنما

---

[٧١] محمد حسنين هيكل، ***مصدر سابق***، ص ١٣٢، ١٣٣.

[٧٢] دونالد نيف، ***مرجع سابق***، ص ١١١، ١١٢؛ محمد حسنين هيكل، ***مصدر سابق***، ص ١٣٠.

فتحت أيضًا الباب أمام المعونة الأمريكية لتساعد على تثبيت أقدام المجلس العسكري الحاكم، الذي رأته مواليًا لها وللغرب آنذاك. وكان صناع السياسة الأمريكيين يرون في تلك الاتفاقية أنها كانت تمثل تطبيقًا ناجحًا لتحول سلمي من نظام استعماري بائد إلى نظام يحترم الاستقلال الوطني، ويعتبرون الوساطة الأمريكية الناجحة على أنها دليل واضح على تفوق نزعة التدرج الأمريكية عن الاستراتيچية السوفيتية الشيوعية القائمة على إثارة النزعات القومية[73].

إلا أنه ظهر ثلاث مستجدات لعبت دورًا مهمًا في موقف الولايات المتحدة ضد مصر، أولها كان رغبة عبد الناصر في سلوك مسار مستقل في مجال العلاقات الدولية فكانت فكرة عدم الانحياز، وهي الفكرة التي كان يمقتها دالاس علانية، حيث يضع "الحياد" في ذات خانة "العداء" مع الغرب، لأن تحرك أي دولة "محايدة" للتعامل مع الاتحاد السوفييتي بأي صورة، كان منافيًا للفكرة التي وضعت من أجلها فكرة "الاحتواء"[74]. وكان المستجد الثاني عدم تلبية نظام الحكم الجديد توقعات الولايات المتحدة في نفض أيديهم من الشئون العربية ومن قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، متبعين الحجة التي كانت تسوقها واشنطن أن على المصريين التفرغ لبناء بلدهم والانهماك في شئونهم الداخلية[٧٥].

---

[73] جيفري أرونسن، ***مرجع سابق***، ص ١٦٣، ١٦٤.

[74] Townsend Hoopes, ***op. cit***, p. 315.

[٧٥] من تقديم الدكتور السيد أمين شلبي لكتاب: جيفري أرونسون، ***العلاقات المصرية الأمريكية: ١٩٤٦-١٩٥٦***، ترجمة وتقديم: السيد أمين شلبي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ١٠. ويؤخذ في الاعتبار أننا اعتمدنا على ترجمة أخرى لهذا الكتاب منشورة في بيروت، أسبق من تلك الترجمة المنشورة في القاهرة بنحو عشر سنوات [أرخ الدكتور شلبي تقديمه هذا بعام ١٩٨٦، وهو ذات عام نشر الكتاب بلغته الأصلية]، وهي الموثقة في هوامش هذا البحث.

أما المستجد الثالث فكان رفض عبد الناصر القاطع الانضمام إلى حلف بغداد، وكذلك منع مشاركة مصر والدول العربية الأخرى في أي تحالفات عسكرية مع الغرب أو أي قوة خارجية أخرى، بل والتصدي بكل ما يملك من قوة لمناهضة قيام ذلك الحلف[76]. وذلك لأنه اعتبر أن هذا الحلف هو البديل عن الاحتلال في حالة خروج بريطانيا من مصر بمقتضى معاهدة الجلاء، إذ كان هدف بريطانيا هو مناهضة تيار القومية العربية، الذي بدأ ينادي به عبد الناصر، فضلًا عن دعوته إلى وحدة العالم الإسلامي، في وقت كانت بريطانيا تسعى إلى تقوية الأواصر الاقتصادية بين مجموعة الكومنولث البريطاني، وبالتالي كان قيام هذا الحلف معناه في فكر عبد الناصر ونظامه بقاء مصر ضعيفة ومعزولة[77] .

وهنا كان لتسارع الأحداث كلمتها في تبدل مواقف كل الأطراف؛ تسارعٌ تفجرت أحداثه في الرابع والعشرين من فبراير ١٩٥٥، بتوقيع العراق وتركيا المعاهدة الرسمية التي ستُعرف باسم: "حلف بغداد"، والتي انضمت إليها بريطانيا في أبريل، وتبعتها إيران وباكستان. وكان ذلك بعد عدة مراوغات قام بها نوري السعيد رئيس وزراء العراق، وحاكمه الفعلي القوي آنذاك، غرر بها بعبد الناصر وكذب عليه وحنث بوعوده معه. ثم بعد أربعة أيام فقط من هذا الحادث قامت إسرائيل في الثامن والعشرين من فبراير ١٩٥٥ بهجوم شامل على قوات الجيش المصري الرابض في قطاع غزة، راح ضحيته تسع وعشرين من أفراد القوات العسكريين من المصريين والفلسطينيين، عدا المدنيين الذي أوصل عدد الضحايا إلى ثمانية وثلاثين، وعدد ماثل من الجرحى والمصابين، فأصبح شك عبد

---

[76] William J. Burns, ***op. cit***, p. 57.

[77] دونالد نيف، ***مرجع سابق***، ص ١١٨.

الناصر يقينًا أن حلف بغداد والهجوم على غزة هما جزء من مؤامرة غربية مدبرة بخفاء للقضاء على الثورة المصرية[٧٨].

رابعًا: مؤتمر باندونج وأجواء صفقة الأسلحة التشيكية:

دفع العدوان الإسرائيلي على غزة عبد الناصر إلى تسريع اتخاذ عدة قرارات، كان في مقدمتها وأبرزها وأهمها وأكثرها إلحاحًا ضرورة شراء السلاح المطلوب، وبأي وسيلة ممكنة لردع أي هجمات إسرائيلية جديدة، خصوصًا أنه على الرغم من وقف بريطانيا شحنة أسلحة دبابات كانت إسرائيل متعاقدة معها عليها بحجة استنكارها لغارتها على غزة، فإن فرنسا زودت الإسرائيلين بكميات من الأسلحة فاقت ما كان قد تم الاتفاق عليه بين باريس ولندن وواشنطن، على أنه ضرورة لاحتياجات إسرائيل الدفاعية. كذلك كانت فرنسا قد تعاقدت مع إسرائيل على عدد من الطائرات النفاثة التي تفوق قوة الواحدة منها مجموع ما كان لدى العرب مجتمعين من طائرات، فألغى الدعم الفرنسي لإسرائيل أي تأثير للقرار البريطاني الذي كان بحجة استنكارها لغارتها على غزة. من ناحية أخرى لم يكن لدى مصر سوى ست طائرات عسكرية صالحة للاستعمال، وكمية من ذخيرة الدبابات تكفي لمعركة مدتها ساعة واحدة. وليس هذا فحسب، فبعكس شكوى إسرائيل المستمرة من أنها محاصرة بأعداء غفيرة من العرب، لم تكن هذه الجيوش العربية المزعومة مجتمعة يزيد قوامها عن ربع مليون مقاتل، من بينهم مائة ألف مصري، في حين كان بوسع إسرائيل تعبئة ربع مليون مقاتل في غضون ٤٨ ساعة[٧٩]. ونحن في حلٍ من إعادة الحديث عن مستوى تدريب هؤلاء أو أولئك، الذي كان يصب بلا شك في صالح العصابات

[٧٨] بالتفصيل في: أنتوني ناتنج، ***مصدر سابق***، ص ١٠٨– ١٢٠، ١٢٨.

[٧٩] أنتوني ناتنج، ***مصدر سابق***، ص ١٢٩– ١٣١.

الصهيونية المدربة تدريبًا عاليًا خلال سنى الحرب العالمية الثانية، وما تلاها من انفلاتات لازمت إعادة فترة بناء عالم الحرب الباردة، فضلًا عن مدهم اللامحدود بالسلاح من كلا المعسكرين.

كانت مجزرة غزة أول حادث خارجي يواجهه عبد الناصر كحاكم منفرد بالسلطة بعد التخلص من الرئيس محمد نجيب، وفضلًا عن تأثير هذه المجزرة المريع بنفسيته، وصلت إلى إحساسه بالذنب الشخصي كما أبلغ السفير الأمريكي. كذلك فقد جابه عبد الناصر موجة غضب عارمة من كثير من ضباط وأفراد جيشه، أضيفت إلى ميراث الخزي العسكري في حرب ٤٨، إذ كان عبد الناصر في ذات موقع الملك فاروق من قبل مُطالبًا بتسليح حديث للجيش كي يقدر على الثأر والمواجهة. فقبيل مجزرة غزة كان في إمكانه إرجاء الأمر مؤقتًا، لكن بعدها بات الأمر ملحًا وإلزاميًا. ولكي يرفع الحرج مؤقتًا لحين إيجاد حل، سمح بتسليح الفدائيين للقيام بعمليات في العمق الإسرائيلي، وأطلق لهم العنان بلا سقف أو حدود، كما أصدر تعليماته للجيش النظامي بالمزيد من التدريب، والأزيد من ضبط النفس، كما أنه أحدث تغييرًا في تشكيل الوزارة بما يتناسب مع الموقف الراهن، والاهتمام البالغ بمسالة تسليح الجيش المصري بالدرجة الأولى[80].

وفي تلك الأثناء وافق الرئيس إيزنهاور من حيث المبدأ على إمكانية بيع أسلحة دفاعية إلى مصر، قيمتها سبعة وعشرين مليون دولار، وصفوها بأنها بمثابة: "الفول السوداني"peanuts"". ويبدو أن العرض الأمريكي –الذي بدا أنه جديًا هذه المرة– كان من أثر الغارة الإسرائيلية على غزة، والمذبحة المروعة التي اقترفتها، لأنها بددت فعليًا كل الآمال في تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية كما كانت ترغب إدارة الرئيس

[80] جيفري أرونسن، ***مرجع سابق***، ص ١٨٦– ١٩١؛
دونالد نيف، ***مرجع سابق***، ص ٦٠، ٦١، ١١٠.

إيزنهاور[81]. وفي ذات الوقت سافر الرئيس عبد الناصر في آخر مارس ١٩٥٥ لأول مرة في حياته خارج مصر، لحضور فعاليات المؤتمر الأفريقي –الآسيوي في باندونج بأندونيسيا. وقبل وصولها عرج على باكستان التي أقام رئيس وزرائها حفل عشاء على شرفه، ألقى فيه عبد الناصر كلمة تناول فيها قضايا التحرير وفلسطين والرغبة في الحياة الكريمة لأبناء شعبيهما، ودور الأزهر[٨٢]. ومن باكستان طار إلى الهند، التي ما أن وطأت قدماه أرض مطارها حتى وجد جيشًا من الصحفيين أمطروه بوابل من الأسئلة التي رد عليها كلها بإجابات مقتضبة دبلوماسية في المجمل[٨٣]. وفي اليوم التالي ألقى كلمة في الحشود المجتمعة في دلهي، دارت في مجملها حول التاريخ المشترك والمتشابه بين مصر والهند ونضالهما من أجل التحرر من الاستعمار وتبعاته، والرغبة في رفع مستوى معيشة مواطنيها ليعيشوا حياة كريمة[٨٤]، تلاها في اليوم الذي يليه خطابًا في البرلمان الهندي، يمكن القول أنه كان النسخة المنمقة للخطاب السابق في بلدية دلهي، التي تليق بهذا المكان السياسي المهم[٨٥].

---

81 William J. Burns, ***op.cit***, p. 47.

٨٢ *"كلمة الرئيس جمال عبد الناصر ردًا على كلمة رئيس وزراء باكستان في مأدبة عشاء أقامها تكريًا لسيادته، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٥"*، في: هدى جمال عبد الناصر (معد ومجمع)، ***مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر (١١ جزءًا)*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية)، ***ج ١٠: من ٦ يناير ١٩٥٥ – ٢٨ ديسمبر ١٩٥٦***، ص ١٦٢، ١٦٣.

٨٣ *"ردود الرئيس جمال عبد الناصر على أسئلة الصحفيين في مطار الهند، بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٥"*، في: ***المصدر السابق***، ص ١٦٤، ١٦٥.

٨٤ *"كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في حفلة الاستقبال الشعبية ببلدية دلهي، بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٥٥"*، في: ***المصدر السابق***، ص ١٦٦– ١٦٨.

٨٥ *خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في البرلمان الهندي، بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٥٥"*، في: ***المصدر السابق***، ص ١٦٩– ١٧٢.

وفي التاسع عشر من أبريل كان عبد الناصر يلقي كلمته في افتتاح المؤتمر الأفريقي الآسيوي في باندونج – إندونيسيا، تحدث فيها عما جنته قارتاهما من الاستعمار والاستعماريين، وشرح أهداف ثورة يوليو الست، والإمكانيات المتاحة في هاتين القارتين الكبريين عالميًا، والروابط القوية التي تجمع شعوبهما، والرغبة في توسيع التعاون بين هذه الدول الآسيوية الأفريقية بما يتوائم مع احترام المؤسسات الدولية، التي لم تحترمها الدول التي أنشأتها في الغرب، وأنه يجب على المجتمعين العمل على أن يكون لهم دور في تقليل حدة التوتر القائمة عالميًا، وتخفيض وتيرة سباق التسلح، واضعًا خمسة شروط لتحقيق ذلك، كان آخرها ضرورة تصفية الاستعمار، ووقف استعمال الدول الكبرى للأمم الصغيرة الناشئة في حروب الوكالة القائمة. وختم كلمته بأن التعاون بين أكبر قارتين في العالم، يمثل سكانهما أكثر من نصف عدد سكان ذلك العالم، من شأنه ليس فقط تخفيف حدة التوتر الدولي القائم، وإنما أيضًا تحقيق مستوى معيشة أفضل[٨٦]، وهو الأمر الذي عاد وأكد عليه في كلمته في الجلسة الختامية للمؤتمر[٨٧]. وبين كلمته في الجلسة الافتتاحية والأخرى في الجلسة الختامية ألقى عبد الناصر كلمة في اللجنة السياسية للمؤتمر، صب فيها جام غضبه على سياسات فرنسا الاستعمارية العنيفة في شمالي أفريقيا[٨٨].

وبناءً على ذلك، فإذا حاولنا إعادة رسم صورة موازية للأحداث، فيمكننا القول إن تلك السفرة الأولى لعبد الناصر خارج مصر لحضور مؤتمر تحضره أكثر من ثلاثين

---

[٨٦] *كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في افتتاح المؤتمر الإفريقي الآسيوي في باندونج، بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٥٥"*، في: ***المصدر السابق***، ص ١٧٤– ١٨٢.

[٨٧] *كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الختامية لمؤتمر باندونج، بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٥٥"*، في: ***المصدر السابق***، ص ١٨٦.

[٨٨] *كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في اجتماع اللجنة السياسية لمؤتمر باندونج، بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٥٥"*، في: ***المصدر السابق***، ص ١٨٣– ١٨٥.

دولة أغلبها كانت حديثة العهد بالاستقلال والتحرر، صحيح أن الاتحاد السوفييتي من الناحية الشكلية كان غائبًا، إلا أن مجموعة من الدول الاشتراكية كانت حاضرة وعلى رأسها الصين، إذ كان في المؤتمر تشوان لاي أول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية (١٩٤٩ حتى وفاته في يناير ١٩٧٦)، التي لها حصة من حق النقض بالأمم المتحدة، وجواهر لال نهرو أول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال عام ١٩٤٧ وحتى وفاته سنة ١٩٦٤، وكان نهرو الداعي لعبد الناصر لحضور المؤتمر لتقديره موقفه الصارم من حلف بغداد، ومالاقاه عبد الناصر من ترحيب لمصر ومكانتها. ثم ما وجده عبد الناصر من استجابة ورغبة في التعاون من دول تشبهننا ولها ذات تطلعاتنا، أثر كثيرًا في نفسه، وجعله بصورة تلقائية –إن لم تكن بصورة لا شعورية– يعقد مقارنة على الفور بين ما لاقاه من تعنت أمريكي بمده بالأسلحة خلال العامين السابقيين، وبين ضرورة الخروج من شرنقة الغرب بأكمله إلى عالم رحب آخر تبدت آفاقه الواسعة خلال تلك السفرة الأولى والمهمة. وهي الأمور التي تلاقت بسرعة مع المتغيرات التي كانت تعج بها المنطقة خلال هذين العامين الحاسمين.

كان دالاس قد زار باكستان خلال جولته في الشرق الأوسط، ولاقى هناك حماسًا للحصول على المعونة الأمريكية بكامل الشروط الأمريكية، وهو ما كان يتباين بشكل حاد مع الاستقبال الفاتر الذي لقيه في كل من مصر والهند في ذات الجولة. ومن هنا أخذت الدعاية تروج إلى أن نفوذ باكستان يتنامى بشكل كبير في العالم العربي بصورة تتنافس ونفوذ مصر، بل إن عدد سكان باكستان وقتها كان يناهز الثمانين مليونًا، وبها شعوب متعددة ذات قدرات عسكرية بارزة، ونزعة نحو النموذج الغربي في التطور المادي، وبالتالي بدت باكستان مرشحة للقيام بدور قوة إسلامية قائدة. وعلى الفور التقط القادة الباكستانيون الخيط، وأعلنوا في ديسمبر ١٩٥٣ تحول باكستان إلى "دولة إسلامية"، وهو

ما سبب انزعاجًا في الهند، بينما كان يصب في اتجاه المرامي الأمريكية، فتدفقت المعونات الأمريكية عليها، وأخذت الصحف تتحدث منذ مطلع يناير ١٩٥٤ عن حلف ثلاثي من باكستان والعراق وتركيا. وقد تزامنت تلك الأحداث مع اهتمام رئيس الوزراء الهندي نهرو في إبقاء منطقة بلاده خارج نطاق الحرب الباردة، وكذلك معارضته تسليح باكستان القائم، وهو ما كان يتلاقى مع موقف مصري مماثل في أواخر عام ١٩٥٣[89].

فإذا كانت أحاديث عبد الناصر الرسمية وتصريحاته الصحفية خلال تلك السفرة قد ركزت على عدة محاور كان يعيد تكرارها في كل مرة، وجُلها كانت سلمية راغبة في التعايش وتنمية مستوى المعيشة المتدني لشعوب تلك البلدان، فضلًا عن التأكيد دومًا على حقوق الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى المحتلة في شمالي أفريقيا. فقد وجد كذلك من خلال هذا المؤتمر فرصتان جديدتان: أن يكون للهند والصين دور في دعمه في الأمم المتحدة سياسيًا، وإمكانية مساعدته في إيجاد فرص للحصول على الأسلحة التي يريدها من مصادر أخرى غير غربية[90].

ولأن التوفيق عادة يكون حليفًا للمجتهدين المثابرين الجادين، وأن الفرص تتأتي بالمحاولة وتكرارها، وأن النجاح الذي يبدو مفاجئًا هو بالفعل أحد ثمار السعي المستمر، انتهز عبد الناصر فرصة سؤال طرحه رئيس وزراء الصين تشوان لاي –الذي كان قد دعاه للمشاركة في مناقشة بعض المهام التي طرحها الدكتور أحمد سوكارنو رئيس أندونيسيا التي تستضيف عقد المؤتمر– عن الأوضاع في الشرق الأوسط، فأكد عبد الناصر ومرافقه صلاح سالم [الذي كان وزيرًا للإرشاد القومي] للمسئول الصيني الكبير أن الخطر الذي يتهدد مصر هو إسرائيل، وأن مصر في حاجة ملحة للسلاح الذي تمنعه

---

[89] جيفري أرونسن، ***مرجع سابق***، ص ١٨٨– ١٥٠.

[90] Panayiotis J. Vatikiotis, ***op. cit***, p. 390.

عنها الدول الغربية أملًا في إرغامها والدول العربية في الإذعان لمطالبها، وعلى الفور سأله عبد الناصر إن كان بإمكان بلاده أن تبيع لمصر أي أسلحة، فرد تشوان لاي أن بلاده تعتمد على الاتحاد السوفييتي في الحصول على السلاح بصورة يتعذر معها الاستغناء عن أي جزء منها، وأشار إلى أنه يمكن لمصر أن تحصل على السلاح هي الأخرى من الاتحاد السوفييتي مباشرة، ووعده ببحث هذا الموضوع مع موسكو[٩١].

انتهى الاجتماع والمؤتمر على هذا الوعد من تشوان لاي لعبد الناصر وصلاح سالم، إلا أن إرث السياسة وتعقيدات التاريخ كانت طاغية على المشهد العام، الذي سيحول التعاون مع الاتحاد السوفييتي من التباعد إلى التقارب. لأنه بقيام "حركة الجيش" في يوليو ١٩٥٢ نظر السوفييت إلى النظام الجديد بعين الريبة، لاعتقادهم أن المنطقة كانت من بين مناطق نفوذ الولايات المتحدة، التي كان لها يد في إسقاط النظام القديم[92]. غير أنه في فبراير ١٩٥٣ انتهزت موسكو إلقاء قنبلة على سفارتها في في العاصمة الصهيونية تل أبيت، وقطعت علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي مارس من العام التالي استخدمت حق النقض (فيتو) ضد قرار مجلس الأمن يؤكد حق إسرائيل في العبور من قناة السويس، كما انحازت موسكو في عام ١٩٥٤ لصف الحياد العربي عندما حذرت الدول العربية من السماح للغرب بتوريطهم في أحلاف، ومقاومة النفوذ الغربي في الشرق الأوسط، وقبول الحياد كسياسة وطنية، وأخذت موسكو تتقرب إلى

[٩١] أنتوني ناتنج، ***مصدر سابق***، ص ١٣٢، ١٣٣.

[92] George Lenczowski, ***Soviet Advances in the Middle East*** (Washington D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1971), p. 76.

ســـوريا لاعتبارها –بحكم موقعها الجغرافي– الأقرب في الوقوف ضـــد محاولات نوري السعيدي في العراق إنجاح حلف بغداد[٩٣].

وقد ساعدت وفاة ستالين في عام ١٩٥٣ من تسريع هذا الاتجاه، خصوصًا بعد تمكن نيكيتا خروتشوف من الإمساك بالسلطة مطلع عام ١٩٥٤ وإحكام السيطرة على هذا الكيان المتشعب الخطير، وملء الفراغ الذي تركه موت ستالين حتى إزاحته من السلطة سنة ١٩٦٤. ففي منتصف أبريل ١٩٥٥، وبينما كان عبد الناصر مهمومًا بثقل ضعف التسليح الذي كشفه بوضوح العدوان الإسرائيلي على غزة؛ غارقًا في ترتيبات تفاصيل مؤتمر باندونج؛ تتفتح عيناه على عالم آخر موازي لم يكن يعرف عنه الكثير؛ آملًا في أن يقتنص أي فرصة للتسليح من أي مصدر يعوضه صلف وتعالي الأمريكان والغرب بعامة، أعلنت وزارة الخارجية السوفييتية أنه لا يمكن للاتحاد السوفييتي أن يبقى غير مبال بتسارع تطور الوضع في منطقة الشرق الأوسط، وأن الخارجية السوفييتية سوف تتبني أي موقف إيجابي تجاه أي حكومات بلدان الشرق الأدنى والشرق الأوسط. هكذا أصبح الطريق ممهدًا لتقارب مصري سوفييتي عندما عرض تشوان لاي على عبد الناصر وصلاح سالم عرضه بإيصال الأمر إلى موسكو خلال إحدى جلسات المؤتمر[94].

ولم تمض أيام بعيدة على عودة الوفد المصري من باندونج، حتى استقبل صلاح سالم سفير الاتحاد السوفييتي في القاهرة [دانييل سولود Solod]، الذي أكد أن بكين حولت طلب مصر إلى حكومته، والتي يُسعدها أن تزود مصر بأي كمية من الأسلحة بما في ذلك الدبابات والطائرات الحديثة، مقابل سداد مؤجل من محاصيل القطن والأرز المصريين. كما أضاف أن موسكو مستعدة كذلك لمساعدة مصر في إقامة أي مشروع

---

[٩٣] أنتوني ناتنج، ***مصدر سابق***، ص ١٣٣، ١٣٤.

[94] George Lenczowski, ***op. cit***, p. 7٧, 78.

صناعي مثل بناء سد جديد على النيل في أسوان لزيادة مخزون المياه للري والطاقة الكهربائية[٩٥].

وفي البداية حاول عبد الناصر استغلال هذا والمناورة به بإبلاغ الأمريكان أنه لن يستطع صبرًا كثيرًا لهذه المراوغات الأمريكية في دعم مصر بالسلاح، وأنه سيتوجه إلى الاتحاد السوفييتي، وبالفعل أخبر هنري بايرود، مساعد وزير الخارجية الأمريكي الذي أصبح سفير الولايات المتحدة الجديد في القاهرة، في يوم التاسع من يونيو ١٩٥٥ باقتراب وشيك لتوقيع اتفاقية صفقة أسلحة سوفيتية، معربًا عن تفضيله للأسلحة الأمريكية، إلا أن وزير الخارجية دالاس تجاهل طلب عبد الناصر، معتبرًا أنه كان محاولة لابتزاز الولايات المتحدة في مناسبات عديدة خلال شهري يونيو ويوليو وحتى أوائل أغسطس، وأن ما يفعله عبد الناصر ليس إلا مناورة و خدعة[96]. ولم يكتف دالاس بذلك وإنما أنذر عبد الناصر شفهيًا بقطع المعونة الاقتصادية التي كانت بلاده قد وعدت بها مصر، لكنها لم تكن تمت، وسيقطع كذلك كل تعامل أمريكي مع مصر، بل ويمكن أن يصل الأمر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، وأنه على استعداد لأن يصل إلى حد فرض حصار بالأسطول السادس على الشواطئ المصرية، حتى لا يصلها هذا السلاح الروسي المزمع وصوله لها[٩٧].

ففي الحقيقة أنه على الرغم من استجابة عبد الناصر المبدئية للعرض السوفييتي الذي تقدم بعد السفير سولود، إلا أن استجابته اتسمت بالحذر المشوب بالريبة والترقب، بسبب الإرث التاريخي لمواقف الاتحاد السوفيتي في فلسطين، وبذلك لم يكن بحاجة إلى

---

[٩٥] أنتوني ناتنج، ***مصدر سابق***، ص ١٣٣.

[96] Townsend Hoopes, ***op. cit***, p. 325.

[٩٧] محمد حسنين هيكل، ***مصدر سابق*** ، ص ١٣٣.

أن يخبره أحد أن تحول موسكو المفاجئ إنما كانت تمليه الانتهازية السياسية، ولم تعوزه مشورة رفاقه في مجلس قيادة الثورة بأن يحذر رهن قطن مصر للروس، الذين إذا رأوا ذلك في مصلحتهم يمكن أن يستخدموا وضعهم كحماة مصر الوحيدين للمارسة الضغط عليها بنفس الطريقة التي كانت تفعلها بريطانيا. هذا فضلًا عن أن عبد الناصر كان لايزال يفضل شراء الأسلحة من بريطانيا أو الولايات المتحدة لو تسنى ذلك بشروط مقبولة، بسبب اعتياد أفراد الجيش المصري على استخدام هذا النوع من الأسلحة الغربية[٩٨].

كذلك فإنه على الرغم من نية الإدارة الأمريكية السابقة بيع أسلحة إلى مصر، إلا أنها عادت وتراجعت أمام الضغط الإسرائيلي البريطاني الفرنسي، فضلًا عن بعض الاتفاقيات كما أوضحناها مسبقًا، إلا أنها في ذات الوقت كانت تعرف الحاجة المصرية الملحة في شراء الأسلحة، خصوصًا بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة، ولذا كانت فرص توجه الحكومة المصرية إلى الشراء من موسكو واردة بقوة، فكانت سلسلة تهديدات دالاس الشفهية السابقة، لمعرفته جيدًا إمكانية تغيير موازين القوة بعد هذا الأمر ودخول الاتحاد السوفييتي منطقة نفوذ كانت تظنها الولايات المتحدة في حضنها، إلا أن ما تخوفته الولايات المتحدة هو بالضبط ما حدث[99].

ولهذا فعندما يئس عبد الناصر من رد غربي خلال شهر يونيو اجتمع مع رفاقه في مجلس قيادة الثورة، على أساس أنه ليس من الحكمة ترك سولود ينتظر أكثر من ذلك، ومن ثم بدأت المحادثات في السفارة السوفيتية. وأشار السفير سولود على صلاح سالم في أواخر الشهر بضرورة أن تدعو الحكومة المصرية ديمتري شبيلوف، رئيس

---

[٩٨] أنتوني ناتنج، ***مصدر سابق***، ص ١٣٤، ١٣٥.

[99] Townsend Hoopes, ***op. cit***, p. 323.

تحرير جريدة البراندا آنذاك، لزيارة القاهرة بمناسبة الذكرى الثالثة لقيام الثورة، إذ كان من المتوقع أن يخلف شبيلوف مولوتوف كوزير لخارجية الاتحاد السوفييتي. وبالفعل وصل شبيلوف القاهرة في شهر يوليو، حيث أتم في خلال أيام قليلة مشروع اتفاقية تشتري بموجبها مصر ما قيمته ثمانين مليون دولار من الأسلحة السوفيتية، من بينها مقاتلات الميج، وقاذفات القنابل من طراز اليوشن، ودبابات ستالين، وغيرها من المعدات، على أن يُسدد ثمنها بالقطن المصري[١٠٠].

وكانت زيارة شبيلوف قاطرة انطلقت ورائها عدد من الزيارات بأشكال شتى، إذ في شهر أغسطس التالي توقف حجاج روس في القاهرة وهم في طريقهم إلى مكة، بينما قام البطريك كريستوفوروس الثاني بطريك الإسكندرية الأرثوذكسي بزيارة أبناء طائفته في الاتحاد السوفييتي في الفترة ذاتها. كما زارت بعثة ثقافية سوفيتية القاهرة، ولبى مثقفون مصريون دعوة إلى زيارة موسكو، وبدأت المفاوضات حول اتفاق اقتصادي[١٠١]. فقد كانت كل تلك الخطوات السوفيتية الجدية تصب في اتجاه طمأنة عبد الناصر في توجهه الجديد نحو الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي من ناحية، وقطع الطريق على أي مراوغات غربية جديدة لإثنائه عن أن يسلك هذا الاتجاه الصدمة لهم.

وعلى الرغم من وصول أخبار هذا الاتفاق، الذي لم يكن قد تم توقيعه إلى المخابرات الأمريكية، إلا أن وزير الخارجية چون فوستر دالاس لم يأخذ الأمر على محمل الجد، وظل على موقفه الناظر إلى الأمور من منطق الحرب الباردة بين بلاده وبين الاتحاد السوفييتي، ولم يفهم أن هناك محفز جديد دخل في دائرة تلك العلاقات،

---

[١٠٠] أنتوني ناتنج، ***مصدر سابق***، ص ١٣٥، ١٣٦.

[١٠١] هيلين كارير دانكوس، ***مرجع سابق***، ص ٢٣، ٢٤.

وهو الرغبة المصرية الملحة في التسليح، والتي قابلتها رغبة سوفيتية قادتها فترة حكم خروتشوف، مفضلة التعاون مع البرجوازيات الوطنية الناشئة بدلًا من الأحزاب الشيوعية الكبيرة المنتشرة في أوروبا والمشرق العربي على سبيل المثال، ولذا فقد أظهر الاتحاد السوفييتي تراجعًا مؤقتًا عن فكرة الأممية العالمية لصالح كسب نقاط ارتكاز في المناطق التي تحكمها تلك الدول الوطنية الصاعدة بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصًا إذا كانت كمصر موقعًا وموضعًا، في إطار مرونة سياسية للتعامل مع الاحتواء الأمريكي، بذات أدوات هذا الغرب السياسية. فلم يفهم دالاس هذه التحولات الدقيقة، وظل على قناعاته التي كتبها مذكرة تفصيلية قدمها إلى الرئيس إيزنهاور في شهر أغسطس ١٩٥٥، يشرح له فيها بدقة أوضاع تلك المرحلة، التي لم تكن فيها الولايات المتحدة راغبة في أن يكون هناك تأثير مهم للفكرة الجديدة المطروحة آنذاك تحت مسمى "دول عدم الانحياز"، كما أنها لم تكن لتقبل أن يكون الاتحاد السوفييتي هو من يبيع الأسلحة لهذه الدول الناشئة[102]، بينما كان الاتحاد السوفييتي قد اخترق الاحتواء الأمريكي بالفعل ووقع اتفاقية أولية مع عبد الناصر لبيع تلك الأسلحة إلى مصر.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق المبدئي والمغري في آن واحد، فإن عبد الناصر ظل آملًا في تحطيم ذلك الجمود الأمريكي، فاستدعى ملحقه الجوي في واشنطن، وأطلعه على مسودة الاتفاقية مع الروس، مؤكدًا أنه لم يوقعها بعد، وقد تظل على مكتبه حتى يستنفذ كل أمل في الحصول على الأسلحة التي يريدها من الغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة للدفاع عن مصر، وسافر الملحق الجوي لواشنطن محاولًا إثنائهم عن رأيهم وتغييرهم لموقفهم، وهو ما لم يتم. وثبت أن السلاح الوحيد الذي زودت به الولايات المتحدة

[102] John Foster Dulles, "Memorandum of Conversation with the President", August 5, 1955, in: ***D.D. Eisenhower Presidential Library and JFD Papers 1951-1959 JFD Chronological Series***, Box No.12.

مصر كان مسدسًا منقوشًا بالفضة كان دالاس قد قدمه للواء محمد نجيب هدية من إيزنهاور عام ١٩٥٣[١٠٣]. وهكذا لم يفق دالاس من وهمه إلا في يوم العشرين من سبتمبر ١٩٥٥، حينما أكد له وزير الخارجية السوفييتي مولوتوف في نيويورك –عندما كانا يحضران الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للأمم المتحدة– اقتراب تنفيذ بنود اتفاقية الأسلحة التشيكية، وهو ما أرسله دالاس إلى واشنطن في رسالة تلجرافية في الثالثة فجرًا يوم ٢٢ سبتمبر[104].

أما عبد الناصر فقد أعلن بنفسه عن صفقة الأسلحة التشيكية في يوم السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٥٥ أثناء كلمة في معرض القوات المسلحة بإدارة الشئون العامة بالجزيرة أمام جمع غفير من أفراد وضباط القوات المسلحة. وحرص في بداية حديثه التشويقي التأكيد على أنه يخاطب الأمة جمعاء من خلالهم، والتمهيد بأن الهدف الخامس للثورة هو إنشاء جيش وطني قوي: "يحمي الاستقلال الحقيقي"، شارحًا باستفاضة العقبات والعراقيل التي وضعتها دول الغرب، وبخاصة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، مقابل إسرائيل التي تسلحت من بريطانيا وفرنسا وكندا وإيطاليا وبلچيكا، وكذلك المحاولات الحثيثة والمتكررة التي قامت بها تلك القيادة من أجل تحقيق هذا الهدف، إلى أن وصل الرد من حكومة تشيكوسلوفاكيا التي قالت: "إنها تستعد أن تموننا بالسلاح حسب حاجتنا وحسب حاجة الجيش المصري على أساس تجاري بحت، وإن هذا التعامل يعتبر كأي تعامل تجاري آخر...هذه الاتفاقية تسمح لمصر بأن تدفع الثمن بمنتجات مصرية مثل

[١٠٣] أنتوني ناتنج، ***مصدر سابق***، ص ١٣٦.

[104] "Dulles to Hoover, Merchant and Allen", Outgoing Telegram 3-Am, September 22, 1955, in: ***D.D. Eisenhower Presidential Library, and JFD Papers 1951-1959 JFD Chronological Series***, Box No.12.

القطن والأرز..."[١٠٥]. وما أن أعلن عبد الناصر عن الصفقة إلا وانقلبت الدنيا على عقب لخطورة هذا الحدث الجلل الذي سيكون له دور في تغيير كثير من موازين القوى القائمة.

خامسًا: انعكاسات إتمام صفقة الأسلحة التشيكية على الأوضاع العالمية:

لم تكن صفقة الأسلحة التشيكية مجرد صفقة عادية لبيع منتج أو سلعة، وإنما كانت سببًا رئيسيًا في تحول تاريخي كبير في طبيعة هذه التجارة، بسبب الظروف التي كان يحياها العالم آنذاك، في ظل حالة استقطاب رهيبة بين معسكرين نووين متنافسين؛ يحاول كل طرف حرمان الطرف الآخر من مناطق نفوذ، في ذات الوقت الذي يستغل فيه كل طرف لهذه المناطق في القيام بحروب بالوكالة بدلًا من حربهما المباشرة التي ستكون نووية مدمرة. وكانت المحاولات المصرية للبحث عن مصادر التسليح ذاتها أحد الأشكال التي أظهرت هذه التعقيدات في السياسة الدولية خلال تلك المرحلة من الحرب الباردة.

فطوال فترة التاريخ الحديث وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان تبادل وبيع الأسلحة أحد أهم وأبرز أنواع التجارة سريعة المكاسب وفيرة الربح، سواء أكانت تجارة علنية، فيصفونها بأنه "مشروعة"، أو تتم في الخفاء فتوصف بأنها "غير مشروعة". وكان وصف تجارة السلاح على أنها "مشروعة" أو "غير مشروعة" يتوقف على مصلحة الواصفين ورغباتهم، ففي كل الأحوال كانت تجارة السلاح تتم دومًا من وراء ستار، وبذرائع

---

[١٠٥] *كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في معرض القوات المسلحة بإدارة الشئون العامة بالجزيرة (أعلن فيها عن صفقة الأسلحة التشيكية)، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥"*، في: هدى جمال عبد الناصر، ***مصدر سابق، ج ١٠***، ص ٤٣٠- ٤٣٧.

شتى، كالإعلان عن أنها على سبيل الإهداء، أو البيع المشروع والمعلن لدولة حليفة أو صديقة أو تابعة للدولة البائعة أو المُصنعة. ومن هنا لم تكن صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها مصر وأتمتها خلال نهاية صيف عام ١٩٥٥ مجرد صفقة عسكرية/ اقتصادية كما نرى في الوقت الحالي، وإنما كانت تحولًا مهمًا في التوجهات الأيديولوجية، لأن نجاح إتمام تلك الصفقة أدخل تجارة السلاح حيزًا جديدًا في العلاقات الدولية، كونها باتت إحدى الأدوات التي تعبر بها الدول الكبرى عن سياستها الخارجية وتوجهاتها الأيديولوجية بصورة واضحة وصريحة. وبدون الدخول في تبريرات أو مناقشات لهذا العمل أو ذاك، فقد كانت مصر بتوقيعها تلك الصفقة أول دولة في الشرق الأوسط تتلقى أسلحة من الكتلة السوفيتية، وأول دولة في العالم، غير دائرة في الفلك السوفييتي تتلقى مثل هذا الممد الضخم من الأسلحة من وراء الستار الحديدي[106].

ولعل هذا هو السبب الأبرز الذي جن به جنون دالاس، وجعله غير مصدق، فحاول استخدام أدوات سياسته المشهورة "حافة الهاوية Brinkmanship"، التي كان يجيد تفننه فيها بتصعيده أزمة دولية، ودفعها إلى حافة الحرب النووية، في ذات الوقت الذي يوهم فيه الخصم أنه لو رضح أو تنازل سينتهي الأمر ويسلم من العواقب، ويجتاز هذه الحافة الخطرة بسلام. ولذا كتب إلى عبد الناصر في ذات اليوم الذي أعلن فيه الأخير عن الصفقة مُعبرًا عن قلقه العميق، وانزعاجه التام من إبرام هذا الاتفاق، وحذره من مغبة النتائج المتوقعة في التعامل مع الولايات المتحدة، وما قد يعتري تلك العلاقة من تراجع، بعد أن كانت مصنفة من العلاقات الطيبة القائمة. فقد رأى دالاس في هذه الصفقة اتفاقًا سياسيًا خطيرًا، وليس عملًا تجاريًا عاديًا، ولذا عاد وحذر عبد الناصر مرة أخرى من عواقب تلك الصفقة، التي يعتقد أنه من شأنها: "أن تزيد من حدة التوتر القائم

[106] Andrew J. Pierre, ***the Global Politics of Arms Sales*** (Princeton: Princeton University Press, 1982), p.131.

في المنطقة، والعمل على نحو ما يضر الشعب المصري"[107]. وفي محاولة لعرقلة الصفقة، أقنع دالاس الرئيس إيزنهاور بكتابة رسالة إلى نيكولاي بولجانين، رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي. في ١١ أكتوبر، جاء في نصها: أشعر بالقلق إزاء شحنات الأسلحة الجديدة المرتقبة إلى مصر، وأخشى أنهم لن يعززوا الأهداف التي آمل أن تكون مشتركة بيننا، وهي تخفيف التوترات بيننا والتوصل إلى حل سلمي وبناء للمشكلة العربية الإسرائيلية[١٠٨].

وكان طبيعيًا أن تملأ حكومة "إسرائيل" الدنيا صراخًا بدعوى أن صفقة السلاح تمثل عليها خطورة بليغة، لأن مصر ستستخدمها في معركة حاسمة لتدميرها، والأمر ذاته بالنسبة لفرنسا الغاضبة من موقف مصر الداعم لشمالي أفريقيا ضد احتلالها، وهو ذات الموقف الذي تبنته بريطانيا، التي أظهرت انزعاجها المفرط هي الأخرى، فقدمت مع الولايات المتحدة على الفور احتجاجا شديد اللهجة إلى الحكومة المصرية ضد شراء هذه الأسلحة، بل واقترح دالاس أن تقدم الحكومتان ذات الاحتجاج لدى وزير الخارجية السوفييتي مولوتوف[109].

ومن هنا فيمكننا فهم كل ذلك التحوط الذي كانت عليه جميع الأطراف وقت إتمام الصفقة، التي كانت حالة جديدة تمامًا في ساحة العلاقات الدولية. ويمكننا فهم كذلك لماذا تم الاتفاق على أن تكون المعدات روسية الصنع، وإن كانت الحكومة التشيكوسلوفاكية هي التي تتولى توريدها من الناحية الرسمية، ذلك لأن عبد الناصر كان

---

[107] "Dulles to Nasser", September 27, 1955. in: ***D.D. Eisenhower Presidential Library, and JFD Papers 1951-1959 JFD Chronological Series, Box No.12.***

[108] "Eisenhower to Bulganin", Meetings with the president. October 11, 1955. in: ***Ibid***

[109] "Memorandum of Conversation with Sir Pierson Dixon", September 23, 1955. in: ***D.D. Eisenhower Presidential Library, and JFD Papers 1951-1959 JFD Chronological Series***, Box No.12.

يشعر بأن هذه الطريقة تجعله يبدو في نظر العالم الخارجي أقل ميلًا لليسار، حيث أن "إسرائيل" نفسها كانت تحصل على الأسلحة من التشيك إبان حرب فلسطين[١١٠]. كذلك كانت هناك بالفعل اتصالات تجارية رسمية بين تشيكوسلوفاكيا ومصر قبل إبرام الصفقة على هذا النحو خلال شهر مارس ١٩٥٥، افتتحت بموجبها تشيكوسلوفاكيا معرضًا صناعيًا كبيرًا في القاهرة، خصصت له أكثر من خمسة آلاف متر مربع لعرض المنتجات الصناعات الهندسية. وفي يوليو ١٩٥٥، زار وفد من الحكومة التشيكوسلوفاكية القاهرة، وأبرموا اتفاقية لتوسيع دائرة التجارة بين البلدين، وتعزيز سبل الدفع بالمقايضة على المدى الطويل، فكانت تلك الصفقة بمثابة حجر الزاوية في العلاقة بين التشيكوسلوفاك وأفريقيا[111].

وبعد إتمام الصفقة والإعلان الرسمي عنها كان عبد الناصر يكرر دومًا أن: "الصفقة تجارية محضة، ولا أظن أن مصر ستكون في حاجة إلى فنيين من تشيكوسلوفاكيا، ولكننا قد نوفد بعثات إليها. وإنني لا أعتزم إدخال فنيين أجانب في الجيش المصري، وهذا أمر يهمني أنا أكثر مما يهم أي إنسان آخر". وفي تصريحاته للصحف البريطانية، أكد عبد الناصر من جديد: "وفضلًا عن ذلك فإننا لن نسمح لأي وكيل أو عميل سوفييتي بالعمل في مصر تحت ستار أنه من الخبراء الفنيين، لأن الاتفاق مجرد صفقة تجارية، وليس فيه أي نص على أن الأمر سيحتاج لخبراء...لأن سياسة الحكومة المصرية تقضي بعدم السماح إلحاق خبراء أجانب بالجيش المصري". أيضًا كان عبد الناصر حريص على التأكيد لهؤلاء الصحفيين البريطانيين والأمريكيين إن شراء مصر

---

[١١٠] أنتوني ناتنج، ***مصدر سابق***، ص ١٣٦.

[111] Curt F. Beck, *"Czechoslovakia's Penetration of Africa: 1955-1962"* , ***World Politics***, Vol. 15, No. 3 (April 1963), p. 407.

لتلك الأسلحة سيؤدي إلى حفظ السلام في الشرق الأوسط، لأنه سيمنع إسرائيل من القيام بأي أعمال عدوانية كالتي اقترفتها في غزة، بل إن تلك الأسلحة دفاعية عن مصر، بينما إسرائيل ابتاعت أخيرًا كميات كبيرة من الدبابات وطائرات نفاثة من طراز "ميستير" من فرنسا، ثم انتهجت عمدًا بعد ذلك سياسة عدوانية... فالاتفاقية التي عقدتها مصر مع تشيكوسلوفاكيا ستجعل إسرائيل تفكر كثيرًا قبل أن تقدم على عمل عدواني. وإنني كنت أتوقع هجومًا من جانب إسرائيل منذ ٢٨ فبراير الماضي، ولكن خطر هذا الهجوم تناقص كثيرًا بعد أن عاد ميزان التسلح بعد اتفاقية الأسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا"[١١٢].

فعلى الرغم أن صفقات السلاح، خصوصًا لتسليح الجيوش الوطنية، تظل دومًا سرًا حربيًا، إلا أن المحاولات الحثيثة لمعرفة تفاصيل الصفقة لأسباب مفهومة سلفًا لم

---

[١١٢] من: *"تصريح للرئيس جمال عبد الناصر إلى "مستر توم ليتل" مدير وكالة الأنباء العربية في الشرق الأوسط"، بتاريخ أول أكتوبر ١٩٥٥"*، في: هدى جمال عبد الناصر، ***مصدر سابق، ج ١٠***، ص ٤٣٨- ٤٤٠؛

من: *"تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر إلى الصحف البريطانية بشأن الأسلحة التشيكية"، بتاريخ أول أكتوبر ١٩٥٥"*، في: ***المصدر السابق، ج ١٠***، ص ٤٤٧- ٤٤٩؛

من: *"حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى جريدة "نيويورك تايمز" عن صفقة الأسلحة التشيكية"، بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٥٥"*، في: ***المصدر السابق، ج ١٠***، ص ٤٥٦- ٤٦٠؛

من: *"حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى "مستر والتز كولتر" مدير وكالة أنباء "يونايتد برس" في الشرق الأوسط"، بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٥٥"*، في: ***المصدر السابق، ج ١٠***، ص ٤٦١، ٤٦٢؛

من: *"تصريح الرئيس جمال عبد الناصر إلى صحيفة "نيويورك بوست" الأمريكية حول حقيقة الأسلحة التشيكية"، بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥٥"*، في: ***المصدر السابق، ج ١٠***، ص ٤٦٣، ٤٦٤؛

من: *كلمة الرئيس جمال عبد الناصر إلى مجلة "يونايتد ستيتس نيوز أند ورلد ريبورت" حول الأسباب التي دعت إلى قبول الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا"، بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥"*، في: ***المصدر السابق، ج ١٠***، ص ٤٦٧، ٤٦٨.

تكن تكل أو تمل[١١٣]. إلا أن الجانبين المصري والتشيكوسلوفاكي لم يعلنا قط عن تفاصيل تلك الصفقة. وفي رده على سؤال من مراسل محطة الإذاعة الأهلية الأمريكية "ناشيونال برود كاستنج"، حينما سأل المراسل عبد الناصر عن تقدير تقريبي لقيمة الأسلحة الكلية، والإمدادات التي قدمتها أو ستقدمها تشيكوسلوفاكيا، أجاب صراحة: "ما تتكون منه أي شحنة عسكرية وقيمتها بالضبط هو بلا شك سر عسكري"[١١٤].

كذلك سيُلاحَظ أن عبد الناصر في كل تصريحاته للصحفيين أو إجاباته على أسئلة مراسلي الصحف الغربية في المجمل، كان حريصًا دومًا على التأكيد على عدة أمور أبرزها أن الصفقة دفاعية أمام استفزازات إسرائيل المعلنة، وأن الصفقة تجارية بحتة سيتم سداد قيمتها في إطار مقايضة بالمنتجات المحلية المصرية، وأن مصر طرقت أبواب كل الدول (يذكرها بالاسم) التي يمكنها شراء السلاح منها فلم تستجب إلا تشيكوسلوفاكيا. كذلك كان يذكر بإسهاب مواقف بعض تلك الدول المعادية لمصر والداعمة علنيًا لإسرائيل كفرنسا على وجه الخصوص، وكان يشرح باستفاضة لمراسلي

---

[١١٣] لعل أبرز ما تم في هذا الموضوع، كتابًا نشره في عام ١٩٧١ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) Stockholm International Peace Research Institute SIPRI قدر فيه شحنات تلك الأسلحة الجوية والبرية والبحرية، على سبيل التقدير وليس اليقين، اعتمادًا على ما كان ينتجه الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت، مثل الطائرات المقاتلة من طراز ميج ١٥، وأنواع الدبابات والمدافع وغيرها مما كان معتمدًا في الكتلة الشرقية، وهو الجدول الوارد في كل الدراسات المعنية تقريبًا، ونكرر "على سبيل التقدير وليس اليقين". انظر بالتفصيل:

SIPRI; The Arms Trade with the Third World, Sweden: Almquist and Wiksells Boytryckeri AB, 1971. pp. 43-46, 810-820, 838-839.

[١١٤] "*حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى مراسل محطة الإذاعة الأهلية الأمريكية "ناشيونال برود كاستنج"، بتاريخ أول أكتوبر ١٩٥٥*"، في: هدى جمال عبد الناصر، ***مصدر سابق، ج ١٠***، ص ٤٤١- ٤٤٦.

الصحف الأمريكية المحاولات الكثيرة والمتتابعة التي قامت بها مصر من الولايات المتحدة لإمدادها بالسلاح، والتي كان آخرها قبل إتمام الصفقة بأيام معدودات، إلا أن مصر في المحصلة لم تلق من واشنطن إلا الرفض والتعنت، نافيًا ما كان المتحدث الرسمي للرئاسة الأمريكية قد ذكره أن بلاده كانت قد أبدت موافقة مبدئية على مد مصر بالأسلحة الحديثة.

كانت النتيجة المباشرة لإعلان إتمام صفقة الأسلحة التشيكية ليس فقط تعطيل العمل بحلف بغداد، الذي بذلت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا جهودًا مضنية لإنشائه بغرض تطويق الاتحاد السوفييتي، وإنما كذلك أصبح لموسكو موطئ قدم في شمالي أفريقيا، ودورًا أكثر نشاطًا في شئون الشرق الأوسط، بعد أن كان المطلوب تلجيمها شمالًا في أصقاع الأورال الباردة[115]. وليس هذا فحسب، وإنما كشف نجاح إتمام تلك الصفقة عن عدم قدرة الغرب في الحفاظ على وضع التفوق في الشرق الأوسط، فضلًا عن إمساكه بمقادير ميزان القوى العسكرية بينه وبين الاتحاد السوفييتي، ناهيك عن انتهاء احتكار هذا الغرب توريد الأسلحة إلى المنطقة[116].

فعلى الرغم من السرية التي أحاطت بتفاصيل الصفقة وثمنها ونوعية الأسلحة وأعدادها وغيرها من التفاصيل العسكرية في المجمل، إلا أن قيمة الاتفاق تبقى سياسية أساسًا؛ إذ إنه أدخل تعديلا كبيرًا على التوازن في الشرق الأوسط. فبفضل تلك الأسلحة أصبح السلاح لدى مصر متساويًا كميًا، ومتفوقًا نوعيًا على مجمل السلاح في الدول الأخرى في المنطقة: العربية وإسرائيل، وهو ما ولَّد مشكلة أمام كل تلك الدول في ضرورة تحديث سلاحها، فبدأ منذ ذلك الوقت سباق التسلح في المنطقة، وهو السباق الذي ازداد بازدياد العداء بين الدول المصدرة لهذا السلاح. ومن ناحية أخرى فالدول العربية الأخرى

---

[115] George Lenczowski, ***op. cit***, p. 79.

[116] Uri Ra'anan, ***The USSR Arms the Third World: Case Studies in Soviet Foreign Policy*** (Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, 1969), pp. 27, ٣٠.

لم يكن يمكنها عدم أخذ النموذج المصري في الاعتبار لأسباب كثيرة؛ من جهة كان كل دولة راغبة في تحين وضعها أمام إسرائيل، ومن جهة أخرى سرعت الخلافات العربية العربية من الاخلال بتوازن التسليح التي يسيطر عليها الغرب[١١٧].

الخاتمة:

أظهر البحث أنه في مطلع عام ١٩٥٣ دخلت "الحرب الباردة" مرحلتها الثانية، بوصول إدارتين جديدتين إلى السلطة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، انهمكتا في "تطبيق عملي" للمساجلات النظرية التي خاضتها تلك القوتان الكبريان خلال المرحلة الأولى من هذه الحرب ابتداءً من عام ١٩٤٧. وأنه بالوصول إلى تلك المرحلة الجديدة، التي انعكست آثارها على العالم أجمع، ظهرت قوى أخرى إقليمية كانت تحاول التواجد بين هذين القطبين الكبيرين، إما بالدوران في فلكهما، أو بعدم الانحياز إليهما، فكانت المناورات الدبلوماسية والإعلامية والدعائية في أوجها، وكانت تلك القوى الوليدة، كاللاعب على الحبل المشدود، الذي يجاهد طوال الوقت في الحفاظ على توازنه، ويقاوم على الدوام السقوط والانهيار في أتون السياسة الخارجية الأمريكية التي كان هدفها الأول احتواء انتشار النفوذ السوفييتي في جميع أنحاء العالم، بل إن إيزنهاور ودالاس وقع اختيارهما على منطقة الشرق الأوسط، بسبب مواردها النفطية وموقعها الجغرافي، وكونها الآوية لربيبتهم إسرائيل، كمنطقة حاسمة سيتم فيها تنفيذ واختبار سياستهم العالمية المزمعة تلك من خلال تبنيهما "حلف بغداد" لتطويق الاتحاد السوفييتي وتحزيمه.

أكد البحث على أن كامل قضية فلسطين كانت دومًا وأبدًا في الوجدان المصري حكومة وجيشًا وشعبًا، وأن مصر والمصريين حملوا تلك القضية وتبنوها مُختارين مُرحِبين،

[١١٧] هيلين كارير دانكوس، ***مرجع سابق***، ص ١٨، ١٩.

وليسوا مُجبرين مُكرهين، وأنهم تحملوا تبعات هذا الاختيار، فدفعوا لها الكثير من دمائهم وقوتهم ومالهم واستقرارهم وتنميتهم. بل إنهم جعلوا من تلك القضية "تلسكوبًا" يرون من خلاله مواقف كل الأطراف الأخرى عالميًا وإقليميًا ومحليًا وشعبيًا، و "فلترًا" يقَيمُون من خلاله مواقف كل تلك القوى من هذه القضية. فأثبتت مصر على الدوام حكومة وشعبًا أنهم لم يتاجروا بتلك القضية يومًا، ولم يتربحوا منها، وإنما كانوا على الدوام في صفها مهما كانت العواقب.

بين البحث أن مكانة أي قوى عالمية أو إقليمية أو محلية وعلاقتها بالآخر يمكن أن تتغير من التقارب إلى التباعد أو العكس، على حسب المصالح والأهداف التي تتطلبها كل مرحلة، فلا دائم مطلق في السياسة والمصالح بين هذه القوى الأضداد بطبيعتها. وقد ظهر هذا الأمر بوضوح في تبدل العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد خلال الفترة التي غطتها فترة البحث، فبعد أن كان الغرض الأول للولايات المتحدة تحجيم الاتحاد السوفييتي في أي بؤرة يمكنه الانتشار فيها، مستخدمة سلاح المساعدات أو المعونات، أو التهديد والوعيد، لقادة هذه المناطق الناشئة بغية إرهابها وتخويفها وتهديدها، نجح الاتحاد السوفييتي في الولوج إلى صلب تلك المناطق، مستخدمًا أثر ذات السلاح الأمريكي على أهلها، فتبدلت العلاقات المصرية السوفيتية من التباعد إلى التقارب، ونجح الدب الروسي بالفعل في الحصول على موطئ قدم في الشرق الأوسط بعد فترة سُبات طويلة أبعدته عن التواجد على مياهه الدافئة، وحظي بدورٍ أكثر نشاطًا في شئون المنطقة، بعد أن كان المطلوب تلجيمه شمالًا في أصقاع الأورال الباردة. والأمر ذاته تكرر إقليميًا بحدوث تباعد مصري مع بلاد إقليمية كالعراق وتركيا وباكستان مثلًا بسبب "حلف بغداد"، بينما حدث تقارب مصري مع الهند وعموم دول شرق آسيا، وكثير من دول شرقي أوروبا وأمريكا اللاتينية ابتداءً من تلك الفترة. بل إن عبد الناصر نفسه الذي بدأ حياته العملية

متأثرًا بالثقافة الغربية –بحكم نمط تعليمه وتدريبه– تحول بالتدريج فكريًا وتسليحيًا واقتصاديًا إلى النمط الاشتراكي الشرقي.

بين البحث أن الرغبة المصرية في التسليح لحماية أمنها وشعبها وحقها في تقرير مصيرها خلق منظومة دولية جديدة في العلاقات بين المعسكرين الكبيرين خلال تلك المرحلة الثانية من الحرب الباردة، وألقت الأضواء على كيفية تعامل قادة هذه القوى الكبرى مع القضايا المستجدة، وكيف كان يمكن لمثل تلك القضايا أن تكون نقطة تحول للسياسة العالمية بأكملها. كذلك أظهرت هذه القضية كيف يمكن لأي قوة ناشئة أن تناور وفقًا لقدراتها، وانطلاقًا من أولوياتها لتحقيق مصالحها، أو اقتناصها من بين براثن الدب أو مخالب النسر. فقد أثبتت قضية الأسلحة تلك أن المقدرة على المناورة السياسية، وحسن توظيف الأدوات المتاحة، أفضل بكثير من استعراض القوة أو التهديد بها في عالم العلاقات الدولية.

أثبت البحث أن حصول مصر على الأسلحة الجديدة في عام ١٩٥٥، لم يبطل فقط فاعلية "حلف بغداد"، أو احتكار الغرب لمصادر التسليح في المنطقة، وهيمنته على كامل الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية بها. وإنما عززت في الوقت ذاته من مكانة مصر وقيادتها في المجالين المحلي والإقليمي والدولي. ونضيف أنها شجعت كل الوطنيات الناشئة لانتهاج سياسة مشابهة لما انتهجته الدولة المصرية، تمكنها من المناورة على هامش هذا التسابق بين المعسكرين الكبيرين لتحقيق أهدافها واقتناص مصالحها. كذلك فلم تكن الدول العربية الأخرى يمكنها عدم أخذ النموذج المصري في الاعتبار لأسباب كثيرة؛ من بينها راغبتها في تحسين وضعها أمام "إسرائيل"، ومحاولة كسر هيمنة الغرب المطلقة بالإخلال بتوازنات التسليح. بل إن هذه الخطوة الجرئية والجديدة كليًا أضافت مركز قوة إلى عبد الناصر في حالة رغبته التفاوض مع الغرب من جديد. فقد

أثبتت صفقة الأسلحة التشيكية من جديد أن التجربة المصرية حاكمة وملهمة دومًا حال أن كانت ناجحة وجريئة وفاعلة.

برهن البحث على انحياز الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى المشروع الوطني المصري، فلم يستسلم إلى الهدوء والدعة، وتمضية وقت رئاسته في زعامة مصطنعة، فقد كان في مقدوره بالفعل قبول شحنات الأسلحة المرتبطة بالمشاركة في اتفاقيات الدفاع الغربية لمناهضة الشيوعية كما أراد الغرب، وساعتها كان سينعم براحة البال وهدوء الأحوال وتدفق الأموال، إلا أنه رفض وخاض المحاولات على كافة الجبهات نصرة لهذا المشروع الوطني الراغب في تخليص بلاده من الاحتلال الجاسم منذ سبعة عقود خلت. فقد بدأ عبد الناصر حياته العملية متغربنا تمامًا فيما يخص الرغبة للتسلح من الغرب بحكم معرفة جيشه بنظام هذا التسليح، لكن حينما أُوصدت في وجهه الأبواب لم يندب حظه وإنما ناور لتحقيق مصالح بلاده، فاتجه للجانب الآخر وفق معاييره وقدراته وإمكانياته، وابتكر برامج جديدة وعملية لتمويل أو سداد ما سيقم بشرائه، تتفق مع قدرات بلاده وإمكانياتها، لتخفيف الحاجة إلى استخدام الاحتياطيات من العملات الأجنبية لشراء الأسلحة. فكانت المكافأة التي حصلها عبد الناصر لبلاده أن جعل مصر بتوقيعها تلك الصفقة أول دولة في الشرق الأوسط تتلقى أسلحة من الكتلة السوفيتية، وأول دولة في العالم، من غير الدائرة في الفلك الروسي، تتلقى مثل هذا الممد الضخم من الأسلحة.

فقد طبق عبد الناصر على أرض الواقع للوصول إلى مشروعه الوطني مقولة برنارد شو: "من استطاع فِعل شيء نفذه، ومن لم يستطع دَرَسه"، كما أنه استفاد مما فعله تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية، حينما حشد اللغة الإنجليزية لخدمة القضايا البريطانية. فقد حشد عبد الناصر ريادة مصر الدينية والثقافية باقتدار، وأدار قوة مصر الناعمة بإتقان، ووظف بإبداع أدواتها ونقاط تميزها، عبر أزهرها وكنيستها وكامل أدواتها

الفكرية والأدبية والقانونية والفنية والتطبيقية، وغيرها، بما يخدم قضيتها ويحقق مصالحها. ولذا فلا عجب أن تسحب الولايات المتحدة عرضها الأول في تمويل مشروع السد العالي، وأن ترد مصر بتأميم قناة السويس، وهو الحدث الجلل الذي فتح فصلًا جديدًا في تاريخ المنطقة والعالم أجمع، وليس فقط التاريخ الوطني المصري، خصوصًا بعد أن تحالف المنزعجون المزعجون الثلاثة: إسرائيل وبريطانيا وفرنسا، وتنفيذهم العدوان الثلاثي وقيام حرب السويس ١٩٥٦، التي كانت مقبرة لإمبراطوريتين أوروبيتين تليدتين، بينما بقي الذيل طليقًا، حتى يقضى الله أمرًا كان مفعولًا.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: وثائق غير منشورة:

1. John Foster Dulles, "Memorandum of Conversation with the President", August 5, 1955, in: ***D.D. Eisenhower Presidential Library and JFD Papers 1951-1959 JFD Chronological Series***, Box No.12.
2. "Dulles to Hoover, Merchant and Allen", Outgoing Telegram 3-Am, September 22, 1955, in: ***D.D. Eisenhower Presidential Library, and JFD Papers 1951-1959 JFD Chronological Series***, Box No.12.
3. "Dulles to Nasser", September 27, 1955. in: ***D.D. Eisenhower Presidential Library, and JFD Papers 1951-1959 JFD Chronological Series***, ***Box No.12.***
4. "Eisenhower to Bulganin", Meetings with the president. October 11, 1955. in: ***D.D. Eisenhower Presidential Library, and JFD Papers 1951-1959 JFD Chronological Series***, ***Box No.12.***
5. "Memorandum of Conversation with Sir Pierson Dixon", September 23, 1955. in: ***D.D. Eisenhower Presidential Library, and JFD Papers 1951-1959 JFD Chronological Series***, Box No.12.

ثانيًا: مصادر منشورة باللغة العربية (خطب– كلمات– كتب...):

١. أنتوني ناتنج، ***ناصر***، ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٣).

٢. جمهورية مصر، ***قانون الإصلاح الزراعي من سبتمبر ١٩٥٢ حتى مارس ١٩٥٤: المواد والتفسيرات التشريعية، اللائحة التنفيذية، القوانين المتصلة بالإصلاح الزراعي، المذكرات التفسيرية، قانون مصادرة أموال أسرة محمد علي*** (د.ن).

٣. محمد حسنين هيكل، ***لمصر لا لعبد الناصر*** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٧).

٤. نجيب، ***أيها المواطنون: كلمات للرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب*** (القاهرة: إدارة الشئون العامة، القيادة العامة للقوات المسلحة، د.ت).

٥. هدى جمال عبد الناصر (معد ومجمع)، ***مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر (١١ جزءًا)*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية)، ***ج ١٠: من ٦ يناير ١٩٥٥ – ٢٨ ديسمبر ١٩٥٦.***

٦. هدى جمال عبد الناصر (معد ومجمع)، ***مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر (١١ جزءًا)*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٤)، ***ج ١١: من نوفمبر ١٩٥٢ – ديسمبر ١٩٥٤.***

ثالثًا: مصادر منشورة باللغة الإنجليزية:

1. ***Foreign Relations of the United Sates: 1947, vol. V, the Near East and Africa*** (Washington: United Sates Government Printing Office, 1972).
2. ***Foreign Relations of the United Sates, 1948, vol. V, the Near East, South Asia, and Africa*** (in two parts), (Washington: United Sates Government Printing Office, 1975), ***part 1***.
3. SIPRI; The Arms Trade with the Third World, Sweden: Almquist and Wiksells Boytryckeri AB, 1971.

رابعًا: مراجع باللغة العربية:

١. أحمد جلال بسيوني، ***اختلاق الحرب الباردة: دور الولايات المتحدة في تقسيم العالم: ١٩٤٥- ١٩٥٣***، تقديم: جمال محمود حجر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣).

٢. أحمد جلال بسيوني، ***الولايات المتحدة الأمريكية من مواجهة الأزمة الاقتصادية إلى القيادة الدولية: ١٩٣٢- ١٩٤٥***، تقديم: جمال محمود حجر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣).

٣. أندرو وليسلي كوكبيرن، ***علاقات خطرة: القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية الإسرائيلية***، ترجمة: محمود برهوم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢).

٤. جلال أمين، ***مكتوب على الجبين: حكايات على هامش السيرة الذاتية*** (القاهرة: الكرمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥).

٥. جيفري أرونسن، ***واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦- ١٩٥٦***، ترجمة: سامي الرزاز، تقديم: محمد سيد أحمد (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية؛ القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧).

٦. جيفري أرونسون، ***العلاقات المصرية الأمريكية: ١٩٤٦- ١٩٥٦***، ترجمة وتقديم: السيد أمين شلبي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦).

٧. دونالد نيف، ***عاصفة على السويس ١٩٥٦: أيزنهاور ياخذ أمريكا إلى الشرق الأوسط***، ترجمة وتعليق وتقديم: عبد الرءوف أحمد عمرو (القاهرة: المركز القومي للترجمة، العدد ٢٢٦٥، و دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٥).

٨. رضا أحمد شحاتة، ***تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى انتهاء حرب السويس*** (القاهرة: دار البيان، ١٩٩٤).

٩. عبد الرءوف أحمد عمرو، ***تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ – ١٩٥٧*** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٤٦، ١٩٩١).

١٠. محمد عبد الوهاب سيد أحمد، ***العلاقات المصرية الأمريكية: من التقارب إلى التباعد ١٩٥٣– ١٩٥٨*** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧).

١١. مرڤت صبحي غالي، ***العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٤٢ – ١٩٥٧*** ، تقديم: رءوف عباس حامد (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٩٩).

١٢. هيلين كارير دانكوس، ***السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط: ١٩٥٥– ١٩٧٥*** ، ترجمة: عبد الله إسكندري (بيروت: دار الكلمة العربية، ١٩٨٣).

خامسًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Andrew J. Pierre, ***the Global Politics of Arms Sales*** (Princeton: Princeton University Press, 1982).
2. David McCullough, ***Truman*** (New York: Simon& Schuster, 1992).
3. Dean Acheson, ***Present at the Creation: My years in the state department*** (New York: w. w. Norton & Company, 1969).

4. George Lenczowski, ***Soviet Advances in the Middle East*** (Washington D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1971).
5. Harold F. Gosnell, ***Truman's Crises: A political Biography of Harry S. Truman*** (Connecticut: Green Wood press, 1980).
6. Matthew F. Holland, ***America and Egypt: From Roosevelt to Eisenhower*** (London: Praeger, 1996).
7. Panayiotis J. Vatikiotis, ***The Egyptian Army in Politics*** (Bloomington: Indiana University Press, 1961).
8. Townsend Hoopes, ***the Devil and John Foster Dulles*** (Boston: Little and Brown, 1973).
9. Uri Ra'anan, ***The USSR Arms the Third World: Case Studies in Soviet Foreign Policy*** (Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, 1969).
10. William E. Leuchtenburg***, In the Shadow of FDR: From Harry Truman to Ronald Reagan*** (Ithaca: Cornell University Press, 1983).
11. William J. Burns, ***Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955-1981*** (Albany: Sate University of New York, 1985).

سادسًا: مقالات باللغة الإنجليزية منشورة في دوريات:

1. Curt F. Beck, *"Czechoslovakia's Penetration of Africa: 1955-1962"* , ***World Politics***, Vol. 15, No. 3 (April 1963).
2. H. Wayne Morgan, *"History and the Presidency: Harry S. Truman",* ***the Phylon Quarterly,*** Vol. 19, No. 2 (2nd Qtr, 1958), p. 163.

Czech arms deal maneuvers between a rising national power and two fighters superpowers: 1953- 1955.

Dr. Ahmad Galal Bassiouny

Abstract:

At the beginning of 1953, the “Cold War” entered its second phase, with the arrival to power of two new administrations in both the United States and the Soviet Union. They engaged in “practical application” of the theoretical debates that these two major powers had engaged in during the first phase of this war, starting in 1947. And with the arrival of this new stage, the effects of which were reflected on the entire world, other local and regional forces appeared that were trying to exist between these two great powers, either by orbiting them, or by not siding with them, so the diplomatic, media and propaganda maneuvers were at their peak.

Egypt was among those emerging local and regional powers that wanted to arm its army and modernize its general situation. It fell between these two great powers, and ultimately succeeded in benefiting from their conflict and competition over the entire world. Egypt obtained new weapons from the Eastern bloc in 1955. This new situation not only invalidated the effectiveness of the “Baghdad Pact,” or the West’s monopoly on armament sources in the

region, and its dominance over all political, military, and economic matters there, but at the same time this deal strengthened Egypt's position and leadership locally, regionally, and internationally. We add that it encouraged many emerging nationalities to pursue a policy similar to what the Egyptian state pursued, by maneuvering on the sidelines of this competition between the two major camps, and this is what this research discusses in detail.

Keywords: Czech arms deal - Egypt - Non-Alignment - Bandung - United States - Soviet Union - Nasser - Eisenhower - Dulles - Xuan Lai - Khrushchev